وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 اوت 1955_سكيكدة_

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم اقتصادية

مذكرة بعنوان:

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية - دراسة حالة جماعة التنمية للجنوب الافريقي -

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد دولي

إعداد الطالب : **إشـــــراف الأستـــاذ:**

معوج طارق **أ- فرطاقي جابر**

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الإسم واللقب	الرتـــبة العلمـــية	الجـــامعة	الصفة
أ.سلامة وفاء	أستاذ محاضر – أ -	جامعة 20 أوت 1955	الرئيس
أ.خشمان الخسناء	أستاذ مساعد - ب -	جامعة 20 أوت 1955	الممتحن
أ.جابر فرطاقي	أستاذ مساعد - أ -	جامعة 20 أوت 1955	مشرف

السنة الجامعية:2024/2023

الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة ؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

.(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

.(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها

.إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى جميع أصدقائي وزملائي؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم عملي هذا

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أولاً، أشكر الله عز وجل على توفيقه وإعانته، فهو نعم المولى ونعم النصير. أشكر والديّ العزيزين، اللذين قدما لي الدعم المعنوي والمادي، وكانا دومًا سندي في كل خطواتي، دعواتهما كانت نور طريقي. لا أنسى أن أشكر أستاذي المشرف الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة، وكان مثلاً يحتذى به في العلم والأخلاق. إلى عائلتي الكريمة التي كانت دائمًا معي، تشد من أزري وتؤازرني في كل لحظة. إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء الذين كانوا شركاء في هذه الرحلة، بدعمهم وتشجيعهم ومشاركتهم لي الأفراح والأتراح. ولكل من تمنّى لي النجاح من قريب أو بعيد، أهديكم هذا الإنجاز وأقول لكم: شكراً من القلب.

جزاكم الله عني كل خير، وجعل الله هذه الجهود في ميزان حسناتكم جميعاً.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) على التجارة البينية لدول الأعضاء، مع تحليل السياسات والظروف المؤثرة، واستعراض الدروس المستفادة من تجارب تكتلات اقتصادية أخرى. اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة كالتقارير الحكومية والأبحاث الأكاديمية، وتوصلت إلى أن جماعة التنمية للجنوب الأفريقي، التي تأسست في 1992، حققت زيادة في التجارة البينية بين دول الأعضاء. إلا أن هذه الزيادة تظل محدودة ما لم تحسن الدول الأعضاء سياساتها وتطور بنيتها التحتية التنظيمية. أظهرت المقارنة مع تجارب تكتلات أخرى أن السياسات الحكومية المشجعة والتنسيق الفعال كانا عوامل رئيسية في نجاحها. يمكن لدول جماعة التنمية للجنوب الأفريقي تبني استراتيجيات مشابهة لتعزيز التجارة البينية وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تكامل إقتصادي، سادك، تجارة البينية

Abstract:

This study aimed to assess the impact of the Southern African Development Community (SADC) on member states' intra-trade, analyzing influential policies and conditions, and reviewing lessons learned from the experiences of other economic blocs. The study relied on a variety of sources, including government reports and academic research, and found that SADC, which was established in 1992, has achieved an increase in intra-trade among member states. However, this increase remains limited unless member states improve their policies and develop their regulatory infrastructure. Comparisons with the experiences of other blocs have shown that favorable government policies and effective coordination have been key factors in their success. SADC countries can adopt similar strategies to boost intra-trade and achieve sustainable development.

Keywords: Economic integration, Sadc, intra-trade

الفهرس

الفهرس

البيان	صفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
مقدمة	أ ب ث
تمهيد	**6**
المبحث الأول: اساسيات التكامل الاقتصادي	**7**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي ودوافعه	**7**
الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	7
الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي	9
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي	**11**
المطلب الثالث: أسس التكامل الاقتصادي	**14**
المبحث الثاني :ماهية التجارة الخارجية	**15**
المطلب الاول :تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	**15**
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية	16
الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية	17
المطلب الثاني :أسباب واهداف قيام التجارة الخارجية	**18**
الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية	18
الفرع الثاني: اهداف التجارة الخارجية	20
المطلب الثالث :أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية	**21**
أولا: الآثار الستاتيكية -نظرية الاتحاد الجمركي-	21
ثانيا: الأثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي	24
المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة	**26**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**26**
الفرع الأول: الدراسة الأولى	26
الفرع الثاني : الدراسة الثانية	27

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة	29
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**30**
خلاصة الفصل الأول	**31**
الفصل الثاني: أثر قيام جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية	32
تمهيد	33
المبحث الأول: نشأة جماعة التنمية للجنوب الافريقي	34
المطلب الأول: نشأة السادك ومعاهداتها	34
الفرع الأول: نشأة السادك	34
الفرع الثاني: معاهدات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	35
المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي والأهداف	36
الفرع الأول: الهيكل المؤسسي	37
الفرع الثاني: اهداف جماعة التنمية للحنوب الافريقي	38
المطلب الثالث: الإنجازات و التحديات	40
أولا: الإنجازات	40
ثانيا: التحديات	41
المبحث الثاني: بعض مؤشرات جماعة التنمية للجنوب الافريقي	42
المطلب الأول: السكان والبطالة	43
الفرع الأول: السكان في جماعة التنمية للجنوب الافريقي	43
الفرع الثاني: البطالة في جماعة التنمية للجنوب الافريقي	45
المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه	46
الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي	47
الفرع الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	48
المطلب الثالث: الإنتاج الصناعي والتضخم	50
الفرع الأول: الإنتاج الصناعي	50
الفرع الثاني: التضخم في جماعة التنمية للجنوب الافريقي	54
المبحث الثالث: اثر قيام جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية	55

المطلب الأول: اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة جماعة التنمية للجنوب الافريقي (SADC) وأهدافها	55
الفرع الأول: اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC)	56
الفرع الثاني: اهداف منطقة التجارة الحرة	57
المطلب الثاني: دور انشاء تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية في الفترة (1980-1999)	58
المطلب الثالث: التجارة البينية لدول جماعة التنمية للجنوب الافريقي في الفترة 2000-2018	60
أولا: المرحلة الأولى 2000-2008	61
ثانيا: الفترة الثانية 2009-2018	62
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**67**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل النمو السكاني في مجموعة sadc 2019/2010 %	44
02	تطور نسبة التجارة البينية الى اجمالي التجارة قبل وبعد قيام تكتل السادك (1980-1999)	58
03	نسب واجمالي التجارة البينية قبل وبعد قيام تكتل سادك	59
04	تطور الصادرات الواردات البينية لسادك خلال الفترة 2000-2008	61
05	تطور حجم التجارة البينية الى اجمالي التجارة في السادك خلال الفترة 2000-2008	62
06	تطور الصادرات والواردات البينية لدول السادك خلال الفترة (2009-2018)	63
07	تطور نسبة الصادرات والواردات البينية الى إجمالي الصادرات والواردات في سادك خلال الفترة (2008-2018)	64

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	متوسط معدل البطالة في بلدان مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	46
02	حصة الناتج المحلي الاجمالي % للدول الأعضاء في مجموعة السادك 2020	47
03	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الأمريكي) لمنطة سادك 2011-2020	49
04	معدل التضخم الرئيسي السنوي (%) لمنطقة السادك والدول الأعضاء في السادك وفقا لقياس مؤشر أسعار المستهلك 2020	54

مقدمة

في عصر العولمة والتطور التكنولوجي السريع، أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر تعقيدًا وتشابكًا. الدول لم تعد تعتمد فقط على قدراتها الذاتية لتحقيق النمو الاقتصادي، بل أصبحت التكاملات الاقتصادية الإقليمية والدولية أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. التكامل الاقتصادي يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة، مثل التقلبات في الأسواق العالمية، المنافسة الشديدة، وضغوط العولمة.

جماعة التنمية للجنوب الإفريقي(SADC) ، التي تأسست في عام 1992، تمثل نموذجًا هامًا للتكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية. تهدف هذه الجماعة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دولها الأعضاء من خلال تعزيز التجارة البينية، تحسين البنية التحتية، وتنسيق السياسات الاقتصادية. على مدى العقود الماضية، شهدت دول SADC تطورات ملحوظة في الأداء التجاري والنمو الاقتصادي، مما يجعل من الضروري دراسة تأثيرات هذه التكاملات على اقتصاديات الدول الأعضاء.

إضافة إلى ذلك، أطلقت SADC منطقة التجارة الحرة في عام 2008، وهو ما يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل. تهدف هذه الخطوة إلى إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي.

إشكالية البحث

وبناءا على ما سبق تتمثل إشكالية الدراسة فيمايلي:

" :**إلى أي مدى يساهم التكامل الاقتصادي بين دول SADC في زيادة حجم التجارة البينية ؟** ."

وتتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، منها:

1. كيف تطورت التجارة البينية بين دول SADC منذ تأسيس الجماعة؟
2. ما هو تأثير إطلاق منطقة التجارة الحرة لعام 2008 على الأداء التجاري للدول الأعضاء؟
3. ما هي التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دولSADC ؟

فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: التكامل الاقتصادي بين دول SADC يساهم بشكل إيجابي في زيادة التجارة البينية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- الفرضية الثانية: إطلاق منطقة التجارة الحرة في عام 2008 أدى إلى تحسين الأداء التجاري بين الدول الأعضاء.
- الفرضية الثالثة: هناك تحديات ضريبية وهيكلية تعرقل التكامل الاقتصادي الكامل بين دول.SADC

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع نظراً لأهميته الكبيرة في فهم كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول النامية. بالإضافة إلى الحاجة الماسة لتقييم تأثير سياسات التكامل الاقتصادي في منطقة الجنوب الإفريقي وتأثيرها على الأداء الاقتصادي والتجاري.

أهداف البحث وأهميته

- **أهداف البحث:**
  - تقييم تأثير التكامل الاقتصادي على التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول.SADC
  - تحليل العوامل التي تعزز أو تعيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.
  - تقديم توصيات لتحسين التكامل الاقتصادي بين دول.SADC
- **أهمية البحث:**
  - تسهم نتائج هذا البحث في تقديم رؤية واضحة لصناع القرار حول فعالية سياسات التكامل الاقتصادي.
  - يمكن أن تساهم النتائج في تحسين الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، مما يساعد في تعزيز التنمية المستدامة.

حدود البحث

- **البعد المكاني** :يشمل البحث جميع الدول الأعضاء في جماعة التنمية للجنوب الإفريقي.(SADC)
- **البعد الزماني** :يغطي البحث الفترة من تأسيس SADC في عام 1992 حتى عام 2018.
- **المكان** :منطقة الجنوب الإفريقي.
- **مجتمع البحث** :يتضمن البحث البيانات الاقتصادية والتجارية للدول الأعضاء في.SADC

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين التحليل الكمي والنوعي للبيانات الاقتصادية والتجارية، مع التركيز على البيانات الإحصائية والتقارير الاقتصادية للدول الأعضاء في.SADC

صعوبات البحث

- محدودية البيانات الإحصائية المتاحة لبعض الفترات.
- التحديات في الحصول على معلومات دقيقة حول السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- التباين الكبير بين الاقتصادات المختلفة للدول الأعضاء في.SADC

هيكل البحث

لقد عملنا في دراستنا على تقسيم البحث الى فصلين على النحو التالي: الفصل الأول جاء تحت عنوان مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية، حيث ثم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول الى الأطار النظري للتكامل الاقتصادي، اما في المبحث الثاني فقد تضمن الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية، اما المبحث الثالث فكان لتطرق الى الدراسات السابقة والقيمة المضافة

الفصل الثاني جاء تحت عنوان أثر جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية للدول الأعضاء وقمنا بتقسيمه لثلاثة مباحث أولها نشأة جماعة التنمية للجنوب الافريقي والثاني بعض مؤشرات السادك اما المبحث الثالث فكان للحديث عن اثر تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية

تمهيد:

يُعد التكامل الاقتصادي مهما في عالمنا الحديث، حيث يُمثل سعيًا جماعيًا بين الدول لتعزيز التبادل التجاري ودمج اقتصاداتها الوطنية. يتجلى هذا المسعى بأشكالٍ مُتعددة، تشمل الاتحادات الجمركية، والمناطق الحرة، والسوق المشتركة، والتي تسعى جميعها إلى تسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء. يُلقي التكامل الاقتصادي بظلاله على التجارة الخارجية، إذ يُساهم في إزالة الحواجز الجمركية وتخفيف القيود التجارية، ممّا يُؤدّي إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتحسين جودة المنتجات والخدمات المُتبادلة. وعلاوة على ذلك، يُعزّز التكامل الاقتصادي التعاون والتنافس الإيجابي بين الشركات في الدول الأعضاء، ممّا يُحفّزها على الابتكار وتحسين الإنتاجية. كل هذه الآليات، تُمكن الدول الأعضاء من تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع مستوى رفاهية شعوبها، ممّا يجعل التكامل الاقتصادي هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه العديد من الدول حول العالم.

وسيتم من خلال هذا الفصل تناول مجموعة من الأفكار حول التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية بالتطرق اليها في المباحث التالية:

- المبحث الأول: اساسيات التكامل الاقتصادي
- المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المبحث الأول: اساسيات التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي من أبرز الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة بين الدول المشاركة. هذا المفهوم يقوم على أساس توحيد السياسات الاقتصادية وتنسيق الجهود لتحقيق أكبر قدر من الفائدة المشتركة. تتضمن أساسيات التكامل الاقتصادي إزالة الحواجز الجمركية والقيود التجارية، وتسهيل حركة البضائع ورأس المال بين الدول الأعضاء. كما يشمل التكامل التعاون في مجالات البنية التحتية والبحث والتطوير، مما يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. ويعد التكامل الاقتصادي أداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية، ويتيح للدول الوصول إلى أسواق جديدة، مما يعزز من تنويع الاقتصاديات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التكامل إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال تشجيع التنافس الإيجابي والابتكار. إن فهم أساسيات التكامل الاقتصادي يتطلب إدراك العوامل المؤثرة فيه، مثل الاستقرار السياسي والتشريعي، والتوافق الثقافي والاجتماعي بين الدول، مما يضمن تحقيق التكامل الفعلي والاستفادة القصوى من مزاياه.

وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم التكامل الاقتصادي من خلال التطرق الى مفهومه ودوافعه وكذلك مراحله وأثاره الاقتصادية.

المطلب الأول:مفهوم التكامل الإقتصادي ودوافعه

يشير مفهوم التكامل الاقتصادي إلى عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو المشترك. يتضمن التكامل إزالة الحواجز التجارية، وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحفيز الاستثمار المشترك. دوافع التكامل الاقتصادي تشمل تحقيق مكاسب تجارية، تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتوسيع الأسواق المحلية. في هذا المطلب، سنتناول مفهوم التكامل الاقتصادي، دوافعه الرئيسية.

الفرع الأول:مفهوم التكامل الاقتصادي

يسعى التكامل الاقتصادي، كأحد أهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة، إلى دمج اقتصادات الدول من خلال إزالة الحواجز بين أسواقها وتوحيد بعض سياساتها الاقتصادية، بهدف تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية للجميع. فقد تم استخدام لفظ التكامل لأول مرة سنة 1620 ضمن قاموس أكسفورد، أين أخذت الكلمة اللاتينية "Integration" مدلول تجميع الأشياء لتكون كلا واحدا أما مصطلح التكامل الاقتصادي فلم يظهر إلا في القرن التاسع عشر، وذلك مع ظهور النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية.

وقد عرف الاقتصاديون التكامل بعدة تعاريف من بينها تعريف مورتون كابلان M. Kaplankaplan, 1957 p.7 الذي عرف التكامل على انه "الطريقة التي تمكّن الأنظمة المختلفة من تطوير علاقاتها المشتركة في مجالات مختلفة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وبما أن "مورتون كابلان" ينتمي إلى مدرسة النظم، فإن التكامل بالنسبة إليه هي عملية تنظيمية فقط، تحاول الأنظمة من خلالها الحفاظ على مصالحها المشتركة وتنظيم العلاقات بينه"[1].

كما اعتبر "B.BALASSA" "أن التكامل يمثل حالة وعملية في الوقت نفسه، حيث أنه قد يعبر عن الصورة النهائية التي يأخذها بما يضمن زوال أشكال التفرقة بين الوحدات المتكاملة، أما كعملية فيعبر مصطلح التكامل عن جملة السياسات، المراحل والوسائل التي ترمي في النهاية إلى رفع القيود بين الدول المتكاملة والغاء جميع صور التمييز بينها."[2]

ويوضح "محمد محمود الإمام" أن نظرية التكامل الاقتصادي (Compémentarité économique) سادت في الفكر الاقتصادي الغربي، فقد وجدت تأصيلها في أعمال (بالاسا) و(ماخلوب) وغيرهما، لتتطور لاحقا، أي أن التكامل الاقتصادي (Compémentarité économique) هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، أي أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية اثنتين فأكثر."[3]

أما سامي عفيفي حاتم فيرى أن اصطلاح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التكاملي يشير إلى: العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي ، و التي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال و انتقالات العمالة بين الدول العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي ، و التي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال و انتقالات

[1] عياد محمد سمير، التكامل الاقتصادي الدولي:مقاربة دولية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 1، الجزائر، 2022، ص 5

[2] بن ناصر محمد،المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ،رسالة ماجستير،قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008/2007، ص6

[3] عبد القادر رزيق المخادمي،التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009،ص24

العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في التحليل الأخيركلا واحدا.[1]

ومما سبق يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على انه عملية تعميق العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول أو الأسواق، حيث يتم تقريب المعايير الاقتصادية وتحقيق التوافق في السياسات والقوانين الاقتصادية بين الدول المشاركة. فيهدف التكامل الاقتصادي إلى تعزيز التبادل التجاري وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فعالية الأسواق، وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والتنموية بين الدول الأعضاء. تتضمن أشكال التكامل الاقتصادي المختلفة تأسيس الاتحادات الجمركية والأسواق الأحرى والاتحادات الاقتصادية، وكذلك التكامل الاقتصادي الكامل الذي يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي

إذا تنوَّعت نماذج التكامل الاقتصادي التي اعتمدتها الدول المتقدمة لأنفسها، فإن الدول النامية والتي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أيضًا استكشاف وتصميم نماذج متنوعة من التكامل الاقتصادي تتماشى مع وضعها وإمكانياتها الفريدة. يأتي هذا من أجل إزالة جميع العوائق التي تعيق تحقيق التنمية المطلوبة، حيث يمكن لهذا التكامل أن يحقق الأهداف المنشودة. ومع ذلك، فإن دوافع التكامل الاقتصادي لا تقتصر فقط على النواحي الاقتصادية، بل تمتد أيضًا لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية. ومن بين هذه الدوافع يمكن ذكر:

1-دافع حجم السوق: من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر يستوعب كل المنتجات و يمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم و كفاية اقتصادية، فإلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق، و مما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة :

[1] رشام كهينة،واقع وأفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الإقتصادي العربي،رسالة ماجستير، ،قسم العلوم الاقتصادية.جامعة احمد بوقرة بومرداس،2009/2008،ص37

أ- اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

ب - بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.[1]

2-تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولى لصالح الدول التكامل : يُعرَّف معدل التبادل الدولي كنسبة الأسعار بين الصادرات والواردات، حيث يتم حسابه من خلال قسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات. يكون المعدل أكبر من الواحد في حالة تحسن الأداء الاقتصادي، وأقل من الواحد في حالة تدهوره. يُمكن تحسين معدل التبادل الدولي في سياق التكامل الاقتصادي، مما يُوفر لدول الأعضاء شروطًا أفضل للتجارة الدولية ويزيد قدرتها على التنافس في السوق العالمي[2]

3-الدوافع الاقتصادية: يعد التكامل واحد من أهم العوامل التي تعزز النمو الاقتصادي، حيث يتيح للدول الاستفادة من فوائد الإنتاج الكبير نتيجة لتوسع حجم السوق وتشجيع توجيه الاستثمارات وإعادة توجيه السلع ورأس المال والعمل عبر الحدود دون عوائق. كما يسهم في تيسير استفادة الدول الأعضاء من المهارات الفنية والعمالة بشكل أفضل وبنطاق واسع. ويسهل أيضًا عملية التنمية الاقتصادية، حيث يصبح التكتل الاقتصادي أداة فعالة للتعاون بين الدول، مما يسهم في رفع مستوى الإنتاج والاستثمار والدخل والتوظيف. وبفضل تنوع الإنتاج الذي يتم بطريقة اقتصادية، يُمكن حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات والأزمات والسياسات الخارجية المتقلبة[3]

4-الدوافع السياسية:

- يعد التكامل الإقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية ، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان.

[1] خاطر اسمهان. دور التكامل في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. مذكرة ماجستير. قسم العلوم الإقتصادية.. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013/2012 ص11

[2] كاست علي،التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الإقتصادية الكبرى، مذكرة ماجستير، ،قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2009/2008، ص9

[3] محمد محمد ابراهيم محمد عبد اللطيف،افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الجرة القارية الافريقيه - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري -،مجلة روح القوانين،العدد 102،مصر،ابريل 2023، ص386-387

– تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والإستقرار السياسي في المنطقة ، فمما لا شك فيه أن العلاقات الإقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي ، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا وكلما قطعت مسيرة التكامل الإقتصادي أشواطا أبعد، كلما أصبح تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة ، وهكذا يسير التكامل الإقتصادي جنبا إلى جنب مع التكامل السياسي وصولا إلى الوحدة السياسية بين البلدان الأعضاء

– يشكل الإطار الإقتصادي السياسي للأمن القومي والإقليمي وإزالة بؤر التوتر والصراع والخلافات الحدودية وغيرها ويتحقق الإستقرار الإقتصادي السياسي في أن معا[1]

5– بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج: عندما يتبنى التكامل الاقتصادي شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، يترتب عن ذلك زيادة في حجم التبادل التجاري بين دول التكامل، إلا أنه في الوقت نفسه، ينطوي ذلك على تقييد الانفتاح الاقتصادي للمنطقة على العالم الخارجي نظرًا لوجود حواجز جمركية وسياسات مالية ونقدية وتجارية تقيد حركة السلع والبضائع بين المنطقة المتكاملة وبقية الدول. وبالتالي، ينتج عن هذا الوضع تقليل في التأثير الذي يمكن للمنطقة المتكاملة أن تتعرض له من المناطق الأخرى في العالم ،[2].

6– تلافي (تحاشي) أثر تحويل التجارة: مع زيادة حجم أو عدد اتفاقيات التكامل الإقليمي تعاني الدول غير أعضاء في هذه الاتفاقية من الخفاض نصيبها السوقي الذي يتحول إلى منتجين آخرين في الدول الأعضاء ويشكل ذلك دافعا للدول.غير أعضاء للانضمام أو تشكيل اتفاقيات تكامل إقليمي مماثلة.[3]

7– دافع رفع المستوى العلمي: في حالة حدوث تكامل بين دولة متقدمة وأخرى نامية، فإن هذه الأخيرة تتمكن من رفع المستوى العلمي عن طريق تسريع حركة تطوير التكنولوجيا ، كما أن التكامل بين مجموعة من البلدان يؤدي إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير ، والتي تكون البلدان النامية منها خاصة في أمس الحاجة إليها لإقامة مشاريع ذات أحجام كبيرة، وبأساليب تكنولوجية متطورة وملائمة.[4]

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

[1] خاطر اسمهان، مرجع سبق ذكره ص 13

[2] كاست علي، مرجع سلق ذكره ص 10

[3] محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، اطروحة دكتورا، قسم العلوم اقتصادية، ، جامعة الجزائر 03، 2010/2009، صفحة 9

[4] كاست علي،مرجع سبق ذكره ص 11

هناك اختلاف واسع بين الباحثين حول مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يُعتبر "بيلا بلاسا" واحدًا من تلك الأشكال. يتباين وضع درجات التكامل في التسلسل التالي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي التام. ومع ذلك، يعتقد بعض الباحثين أن مراحل التكامل تقتصر على منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والوحدة الاقتصادية. وبشكل متزامن، يُضيف بعض الاقتصاديين طرقًا أخرى للتكامل الاقتصادي، مثل الاتحاد النقدي والاندماج الاقتصادي. وبناءً على هذا، يُمكن تقسيم أهم مراحل التكامل الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين: الأول يشمل الحرية في انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، بينما الثاني يضيف زيادة التعاون في ميادين السياسة المالية والنقدية إلى جانب التجارة الحرة وانتقال عوامل الإنتاج.

1-إتفاقية التجارة التفضيلية : فبموجب هذا النظام يتم إبرام اتفاق بين دولتين أو أكثر تربطها علاقات خاصة كالجواز، التاريخ. الجنس العلاقة الاستعمارية .فتعتبر الاتفاقية التجارية التفضيلية الشكل الأقل تبلوراً للتكامل الاقتصادي، وتمتاز في أنها غير متبادلة أي تقوم على تقديم أحادي الجانب للامتيازات التجارية لبعض البلدان المصدرة بدون أن تتحصل البلدان المستوردة على نفس الامتيازات، وتحتوي هذه الاتفاقية على أحكام يتم بموجها تبادل السلع والبضائع بين الدول المعنية في ظل شروط تفضيلية، كمية أو كيفية، حيث تتمثل عادة في رسوم جمركية محددة أو متدنية المعدل أو تحديد حجم الحصص الخاصة بالبضائع المتقيدة من النظام التفصيلي بينما يرى بعض الخبراء في إقامة اتفاقية تجارية تفضيلية تعبير عن توافق تجاري بين دولتين أو كتلتين اقتصاديتين على الأقل عوض أن تكون شكلاً من أشكال التكامل الإقليمي والمؤكد أن مثل هذا الاتفاق لا يتبعه توافق مؤسساتي على غرار ما نجده في أشكال التكامل الأخرى"[1]

2-منطقة التجارة الحرة : هي اتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة القيود الجمركية وغير جمركية على التجارة البينية للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية مع احتفاظ كل دولة في المنطقة بحقها في صياغة سياستها التجارية تجاه العالم الخارجي. وهذا ما قد عنه مجموعة من الآثار أو ما يعرف بالانحرافات وهي: انحراف التجارة، انحراف الاستثمار وانحراف الإنتاج كاثار سلبية المنطقة التجارة يمكن معالجتها من خلال مرحلة الاتحاد الجمركي.[2]

[1] [1] اسماء عدائكة،سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلس التعاون الخليج العربية نمودجا)، رسالة دكتورا، قسم العلوم اقتصادية، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020/2019،ص 103/102

[2] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره، ص07

3-الاتحاد الجمركي: الإتحاد الجمركي : بموجب هذا الإتفاق ستلغي كافة الضرائب الجمركية المفروضة على سلع البلدان الأعضاء في الإتحاد -اتفاقية المنطقة الحرة- مع توحيد التعريفة الجمركية للبلدان الأعضاء إزاء العالم الخارجي، ولا يتضمن هذا الإتفاق بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص ويمكن تلخيص مكونات الإتحاد الجمركي في النقاط التالية :

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية العالم
- توزيع الحصيلة الجمركية حسب معادلة تتفق عليها الدول الأعضاء

إذا فالإتحاد الجمركي هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للبلدان الأطراف في إقليم جمركي واحد، ونميز بين الإتحاد الجمركي الناقص الذي يتميز عن الإتحاد الجمركي الكامل بعدم توفير كل شروط هذا الأخير، بل يكتفي بتخفيض الرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء دون إلغائها[1]

4-السوق المشتركة: وتشكل هذه المرحلة درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط، بل يتعداه ليقر حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص. لقد انطوت جميع مراحل المناقشة حتى الآن على تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية إزاء انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء. وتبقى الدول الأعضاء في ظل هذه الترتيبات حرة في تبني سياسات مالية ونقدية خاصة بها تحقق لها أهدافها الاقتصادية الكلية كأهداف التضخم والعمالة[2]

5-الإتحاد الاقتصادي: تجمع الوحدة الاقتصادية بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات أدنى من تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء مثل عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية وبين تحقيق سياسات سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف والسياسات المشتركة لمكافحة التضخم بالإضافة إلى إنشاء عملة موحدة. كما يرى بعض الاقتصاديين أن الوصول إلى عملة موحدة نتيجة تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء يكون ضمن مرحلة أكثر تقدما تعرف بمرحلة التكامل النقدي وهي مرحلة تسبق الشكل الأخير ألا وهو التكامل أو الاندماج الاقتصادي[3]

[1] بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره ص 17

[2] اسماء عدائكة،مرجع سبق ذكره ص 104

[3] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره، ص07

6-الوحدة النقدية: في تعريفه لمصطلح "التكامل النقدي"، يشير فريتز ماخلوب إلى مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية عبر استخدام عملة مشتركة بدلاً من العملات الوطنية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي. وينظر ماخلوب إلى التكامل النقدي كجزء أساسي من مراحل المنطقة التكامل الاقتصادي، حيث أن صور التكامل الاقتصادي الأخرى مثل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة قد تواجه مشاكل نقدية تعيق قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة لها[1].

7-الاتحاد الاقتصادي الكامل «التام»: يُفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بمكافحة الأزمات المتكررة، من خلال إنشاء سلطة فوق القومية تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأعضاء في عملية التكامل ويمثل المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إلها أي مشروع تكاملي يتدرج عبر المراحل السالفة الذكر ليصل في آخر المطاف إلى مايلي

- توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية
- ايجاد سلطة إقليمية عليا
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة
- جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.

وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من الأحيان للسلطة الإقليمية العليا. وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام أو ما يسمى بالاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية. ويعتبر الاتحاد الأوربي في صورته الحالية أقرب حالة للاتحاد الاقتصادي التام،[2]

المطلب الثالث: أسس التكامل الاقتصادي

أن توافر هاته الشروط يعتبر أمرا ضروريا لكنه غير كاف إذ من الضروري ملازمة هذه الشروط لمجموعة من الركائز (المقومات) والتي تعرف بأسس التكامل الاقتصادي الإقليمي ولعل أهما :

1- إلغاء القيود على حركة السلع تقوم الدول المعنية بالتكامل بإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حتى تجري المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة في سهولة وحرية ومن الضروري ألا يتم

[1] رشام كهينة، مرجع سبق ذكره، ص42

[2] أسماء عدائكة، مرجع سبق ذكره ص 106

إلغاء هذه الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة جملة واحدة بل عادة ما تكون هناك فترة انتقالية يتم خلالها تخفيض الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد تخفيضا تدريجيا حتى تصل هذه الرسوم والقيود الجمركية إلى الإلغاء الكامل في نهاية الفترة. وذلك حتى لا يصاب الاقتصاد القومي بمزات عنيفة إذا ما ألغيت الرسوم والحواجز الجمركية جملة واحدة، نتيجة التفاوت في تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار بين هذه الدول الأعضاء في التكامل.[1]

2- إلغاء القيود على حركات عناصر الانتاج : يقصد بإلغاء القيود على حركات عناصر الإنتاج هو إلغاء القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول المتكاملة وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول المتكاملة وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز عقبة عدم كفاية بعض عناصر الإنتاج في كل دولة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد

3-تنسيق السياسات الاقتصادية : يتطلب نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول أعضاء التكامل خاصة ما تعلق بالنواحي المالية والنقدية، ففي الجانب المالي يتعين توحيد أسعار الضرائب، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل. ذلك لأن اختلاف أسعار الضرائب وتضارب لوائحها بين دول التكامل المختلفة من أن يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وآخر وإلى تقييد مبادلات السلع حتى ولو ألغيت الرسوم الجمركية بشكل نهائي. أما في الجانب النقدي يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل والسماح بحرية التحويل بينها. ذلك أن تقلبات أسعار الصرف بين عملات دول التكامل المختلفة شأنه أن يؤدي إلى تقلب أسعار السلع موضوع التبادل، مما يعرض المتعاملين في الدول المتكاملة لمخاطر جمة.[2]

المبحث الثاني :ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول، وهي أساس في الاقتصاد العالمي. تعتمد التجارة الخارجية على تبادل السلع والخدمات بين الدول، مما يوسع الأسواق ويستفيد من مزايا كل دولة. تتضمن أساسياتها التصدير والاستيراد، وميزان المدفوعات، وأسعار الصرف، والتعريفات الجمركية. تشمل أيضًا اتفاقيات تسهل حركة البضائع وتقلل الحواجز التجارية. من خلال التجارة الخارجية، تصل الدول إلى موارد غير متاحة محلياً وتحسن كفاءة الإنتاج باستخدام التقنيات الحديثة. كما تخلق فرص عمل جديدة وتعزز التنافسية في الأسواق العالمية. فهم التجارة الخارجية يتطلب معرفة العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية المؤثرة عليها

[1] عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة،2003،ص18

[2] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 10

وتأثيراتها على الاقتصادين الوطني والعالمي. لهذا سنتطرق في هذا الفصل الى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها وأهدافها كما سنتطرق كذلك الى الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية

المطلب الاول :تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث تشمل تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الدولية. تتيح التجارة الخارجية للدول الوصول إلى أسواق جديدة، والاستفادة من الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة، وتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في تنويع مصادر الدخل، تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول. في هذا المطلب، سنتناول تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

في عالم مترابط يشهد توسعًا متسارعًا للتبادل التجاري عبر الحدود، تصبح التجارة الخارجية مفهومًا أساسيًا يلعب دورًا حيويًا في الاقتصادات الوطنية والعالمية على حد سواء. تمثل التجارة الخارجية تبادل السلع والخدمات بين الدول، سواء كان ذلك عبر التصدير (بيع السلع والخدمات للأسواق الخارجية) أو الاستيراد (شراء السلع والخدمات من الأسواق الخارجية). يتسم هذا النشاط بتنوعه وتعقده، مما يتطلب فهمًا دقيقًا للقوانين والممارسات الدولية، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والسياسية في البلدين المتعاملين. تلعب التجارة الخارجية دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التفاعل الثقافي بين الشعوب. فالمفهوم العام للتجارة الخارجية يتعلق بالمعاملات الاقتصادية التي تتم بين إقليمين أو دولتين مختلفتين أو عدة دول ذات سياسات مختلفة وتنحصر هذه المعاملات الاقتصادية التي تشملها التجارة الخارجية في تبادل السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية وتبادل الخدمات كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية وحركة روس الأموال كالمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية وتبادل عناصر الإنتاج المختلفة والمتمثلة بانتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سوءا باستقطاب الكفاءات، أو الهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع[1]

[1] بوعدلة سارة، اثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة من 1990الى 2019– اطروحة دكتورا،قسم العلوم تجارية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2022/2021، ص 09

ويمكن تعريفها أيضا على انها حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية لدولة ما إلى دولة أخرى أي اتصال تجاري يتعدى الحدود الإقليمية للدولة حيث تصدر دولة ما الفائض من منتجاتها إلى دولة أخرى.[1]

كما يمكن أن نعرفها "بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وبطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية".[2]

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص في دراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[3]

ومما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية على انها النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في تبادل السلع والخدمات بين الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة. تشمل هذه العمليات الاقتصادية عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يقوم الدول ببيع السلع والخدمات للأسواق الخارجية (التصدير) وشراء السلع والخدمات من الأسواق الخارجية (الاستيراد). تعتمد التجارة الخارجية على مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك العرض والطلب، والقيود التجارية، والتكاليف اللوجستية، والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية. يعد فهم عمليات التجارة الخارجية أمرًا بالغ الأهمية لفهم الاقتصاد العالمي وتحليل العلاقات الدولية، ولها تأثيرات عميقة على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدول المتعاملة.

ب-الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان ذلك مجتمع متقدما أو ناميا، فتلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض في السلع

[1] مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر -دراسة حالة الجزائر -، اطروحة دكتورا، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص02

[2] أسماء عدائكة، مرجع سبق ذكره ص 11

[3] محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، دار الجامعية، مصر،2009،ص08

والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيراد والتصدير بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج ، الدخل العمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (الأسواق، النقود والصرف الأجنبي).[1]

كما أن التبادل التجاري بين الدول يترتب عنه ارتفاع مستوى المعيشة واستخدام سلع متنوعة ذات صفات كمالية لكن يتعذر إنتاجها محليا، وعملت التجارة الخارجية على توزيع العمالة المحلية والعالمية، وأصبحت العمالة تنتقل من مناطق ذات دخل منخفض إلى بلدان ذات دخل مرتفع، كما ساهمت كذلك في انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تعطيها فائدة قليلة للدول التي تعطي فائدة أكبر مما جعل كثير من المشاريع الاقتصادية تتركز في الدول المالكة لرؤوس الأموال الكبيرة، كما هو حال اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط الآتية:

-جلب العملة الصعب وبالتالي تسوية ميزان المدفوعات عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي.

- القضاء على ظاهرة البطالة بتوفير مناصب شغل.

- تنشيط استعمال العملة المحلية.

-جلب التكنولوجيا وتطبيق القيم الدولية على الإنتاج المحلي في المناقصة.

-تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة وما ينتج عنها من ارتفاع في مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه. تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من آثار على الميزان التجاري ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح للاقتصاد الوطني ، إلا هذه النسبة لا تعكس في حد ذاتها درجة التطور والتخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة نامية وأخرى متقدمة أن تكون لهما نفس النسبة وعموما نجد هذه النسبة كبيرة في الدول النامية التي قد تلجا إلى الاقتراض

[1] طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 14

لتمويل وارداتها.[1]

المطلب الثاني :أسباب واهداف قيام التجارة الخارجية

تُعد التجارة الخارجية عاملاً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم على تبادل السلع والخدمات بين الدول لتحقيق مكاسب متبادلة. تنشأ التجارة الخارجية لأسباب عدة، من بينها تفاوت الموارد الطبيعية، التخصص في إنتاج سلع معينة، والحاجة للوصول إلى أسواق أوسع. أما أهدافها فتشمل تحسين الميزان التجاري، تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وزيادة التنوع الاقتصادي. في هذا المطلب، سنتناول بالتفصيل الأسباب التي تدفع الدول للانخراط في التجارة الخارجية والأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال هذه الممارسة الاقتصادية.

الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك العديد من الأسباب والدوافع الداعية لقيام التجارة الدولية إضافة إلى احتلالها مكانة بارزة على الساحة الاقتصادية الدولية،

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة ،النسبية، فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما إختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة يصبح عليها الاستيراد من الخارج مفضلا و من هنا تبدوا أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية.[2]

وقد دأب الاقتصاديون منذ زمن طويل على بحث هذه الظاهرة وفقا لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث وأوضح هو ومن تبعه من الاقتصاديين الكلاسيك مزايا الأخذ بها، حيث أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد يتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته، ومن ثم يصل إلى مستوى أعلى الاقتصادية ، ويؤدي التخصص

[1] غانس حبيب الرحمان، عبيد احميدة، التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد08، العدد 03، الجزائر، 2023، ص232

[2] رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، الطبعة الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2000، ص15

بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد فلكي يحصل كل فرد على حاجاته المتنوعة فإنه من الرفاهية حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره من الأفراد الذين تخصصوا في إنتاج سلع أخرى. إضافة إلى ما سبق ذكره فإن وجود فائض في الإنتاج يؤدي إلى قيام تجارة دولية وذلك لتصريف ذلك الفائض بغية الحصول على أرباح ورفع مستويات المعيشة للأفراد داخل المجتمع.[1]

ومما سبق يتبين لنا ان من ابرز أسباب قيام التجارة الخارجية ما يلي:

-عدم مقدرة الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات المنتجة محليا.

- وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي يتطلب للبحث عن سوق لتصدير الفائض إليه أو إستيراد العجز منه.

- تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة لتفاوت أسعار عوامل الإنتاج. -

إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى وما يتبع ذلك من حسن استخدام للموارد الإقتصادية.

- إختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.[2]

الفرع الثاني: اهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي:

-الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد

-استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج القومي

-إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإذا مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاء إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 91

[2] رفيقة سباغ، اثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2007/2006، ص12

السلع التي يمكن إنتاجها محليا، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دورا كبيرا في هذا المجال ويسود هذا الوضع غالبا في الدول النامية

-نقل التكنولوجيا والنقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة

-الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فعلى سبيل المثال استطاعت الهند أن تصدر البرامج وتنافس الدول المتقدمة

-دراسة موزاين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوزان في موزاين المدفوعات

-دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

-دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية والثمانها المسيرة[1]

المطلب الثالث :أثر التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية

تعتبر نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي جزءًا لا يتجزأ من النظرية العامة للتجارة الخارجية، حيث تقوم على فروض محددة وتعتمد بشكل كبير على تحليلاتها. تستخدم هذه النظرية أدوات تحليلية محددة، حيث تنسجم وتستند إلى النماذج التحليلية المبنية والمطورة في إطار نظرية النفقات النسبية. وتشمل هذه النماذج الريكاردية ونفقة الفرصة البديلة، بالإضافة إلى الصياغات المتقدمة مثل النموذج الأساسي لهيكشر – أولين – ساموبلسون في قيم عوامل الإنتاج. يعتبر المنظرون لنظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي هذه النماذج كمعطيات، وبالتالي يقبلون فروضها وينطلقون من منطقيتها في التحليل دون التشكيك في أسسها. كما استوحى التحليل الاقتصادي المتعلق بهذه النظرية فروضه ونتائجه من استخدامات مختلفة لمجموعة من الأدوات التحليلية المعروفة في نظرية السعر، والتي حظيت بقبول واسع في مختلف جوانب نظرية التجارة الخارجية. ورغم تعدد مراحل إطار نظرية التكامل الاقتصادي، إلا أن مفهوم "الاتحاد الاقتصادي" لفت انتباه المنظرين النيوكلاسيك، حيث يرون أن هذا المفهوم يتيح فرصًا للتحليل الأكثر بساطة ووضوحًا، مما يسهل بناء نماذج اقتصادية توضح بوضوح ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي

[1] أسماء عدائكة،مرجع سبق ذكره ص 21

وتسلط الضوء على تأثيراتها المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء. ويتمثل الأهمية الكبيرة لهذه النظرية في قدرتها على تعميم النتائج التي تتوصل إليها على مختلف مستويات التكامل الاقتصادي.[1]

الفرع الأول: الآثار الستاتيكية -نظرية الاتحاد الجمركي-

ويطلق عليها أيضا الآثار السكونية أو الاستاتيكية وهي قصيرة الأجل، ويمكن تلخيصها فياثرين أساسيين هما أثري تحويل وخلق التجارة نقصد بأثر تحويل التجارة قيام دول الاتحاد الجمركي بتعويض السلع المستوردة من باقي دول العالم، بالسلع المنتجة داخل المنظمة المتكاملة، نظرا لتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على استيراد السلع من الدول خارج منطقة التكامل، وإعفاء السلع المنتجة من أي تعريفة جمركية داخل منطقة التكامل، وبالتالي تحل منتجات الدول الشريكة محل الواردات من دول أخرى كانت تلك المنتجات فيما قبل أرخص ثمنا حين كانت تستورد من تلك الدول ومنه فإن تحويل التجارة من موردين أرخص إلى موردين أعلى سعرا يعني أن أموالا أكثر دفعت من أجل شراء نفس المنتوج، وبالتالي يعتبر هذا الفارق تكلفة إضافية، ولهذا يعتبر تحويل التجارة أثر سلبي من أثار التكامل[2]

ويقصد بخلق التجارة تحول استهلاك من مصدر مرتفع التكلفة نسبيا سواء محليا أو مستوردا من الخارج إلى دولة عضو في الاتحاد تمثل مصل الا منخفض التكلفة نسبيا، وبالتالي فإن خلق التجارة يعمل على زيادة الرفاهة الاقتصادية لكل من الدول الأعضاء والعالم ككل، حيث يمثل خطوة في اتجاه التخصص وفقا للمزايا النسبية، وينقسم خلق التجارة إلى أثرين:

أ- أثر الإنتاج: وهو الوفر في التكلفة الحقيقية للسلع التي كانت تنتج محليا بتكلفة مرتفعة نسبيا، والناتج عن انخفاض أو إلغاء الإنتاج المحلي منها وإحلاله بالواردات الأقل تكلفة من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد

ب-أثر الاستهلاك: وهو الأثر الذي أغفله قانون فاينر للاتحادات الجمركية، حيث يعبر هذا الأثر عن الإسهام النظري والتحليلي للاقتصادي ميد J... Meade في بناء النموذج الأساسي للاتحاد الجمركي 1.34 ،1955 ،Mead)، وهو أول من أشار إلى هذا التمييز وقد أطلق على أثر الاستهلاك أثر التوسع وهو الزيادة في الاستهلاك من السلع التي أصبحت تستورد من الدولة الشريك في الاتحاد المنخفضة التكلفة نسبيا والبديلة للسلع المحلية أو المستوردة مرتفعة التكلفة نسبيا.

[1] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية _حالة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك_، المجلد 09، العدد02، الجزائر، 2021، ص 371

[2] بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره ص 28

ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، يصبح في إمكان إحداها استيراد منتج معين من دولة أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا، ونتيجة لذلك يحدث أثران الأوّل خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد واستيراد ما يعوض هذا النقص، والثاني هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي، ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت هذا الاثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل وهو المقصود بخلق التجارة، وهو اثر حميد على المستويين الإقليمي والعالمين نظرا لما يعود به من نفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة استخدام الموارد.[1]

إضافة إلى الأثار السابقة يتوقع أن تنشأ مجموعة من الآثار الجانبية أو الانحرافات غير المرغوبة خاصة في مرحلة منطقة التجارة الحرة والتي من أهمها :

1- انحراف التجارة: يتحقق انحراف التجارة عندما يحدث تحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها الدول أعضاء المنطقة، والتي تطبق تعريفات جمركية مرتفعة في الدول خارج المنطقة. ويتم هذا التحايل بأن تقوم دولة عضو في المنطقة تطبق أدنى تعريفة جمركية على السلعة موضوع المتاجرة باستيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في المنطقة تطبق تعريفة جمركية منخفضة بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة، الأمر الذي يتعارض مع الهدف الأساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ألا وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة.

2- انحراف الإنتاج: يحدث غالبا انحراف الإنتاج في الحالة التي تعني بعض المنتجات الصناعية والتي تحوي نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها ولكنها غير متوافرة في دول المنطقة الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج. وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبي إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا من بين دول المنطقة، لو أن الفارق في التعريفة الجمركية يفوق الفارق في تكاليف الإنتاج.

3- انحراف الاستثمار: يكون انحراف الإنتاج مصحوبا بحركات الحرافية في الاستثمارات تسيء إلى الوضع الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة، حيث يفضل المستثمرون الأجانب الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع منخفضة نسبيا حتى يضمن المستثمرون إنتاج منتجاتهم النهائية بأقل تكلفة لتحقيق عائد أعلى. إن هذا السلوك من جانب المستثمرين الأجانب القائم على أساس التوجه باتجاه الدول التي

[1] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره ص372

تفرض تعريفة جمركية أقل. سببه التباين في مستويات التعريفة الجمركية للدول تجاه العالم الخارجي مما يعني أن هذه الانحرافات ستختفي في المرحلة اللاحقة وهي مرحلة الاتحاد الجمركي الذي تنجم عنه قيامه آثار جديدة. تجمع الدراسات على أن الاتحاد الجمركي مفيد بشكل عام للرفاهية، فالاتحاد الجمركي لا يحقق تحريرا شاملا للتجارة على مستوى العالم. بل يحقق تحرير التجارة بين كتلة معينة من الدول وتمييزا ضد باقي الدول، فبينما يعتبر الاتحاد الجمركي خطوة في اتجاه تحرير التجارة على مستوى الدول الأعضاء مما يترتب عليه التخصص وفقا للمزايا النسبية فإنه في ذات الوقت يؤدي إلى اختلاف اتجاهات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء. حيث يتم تحويل التجارة من دولة غير عضو ذات تكلفة أقل إلى دولة عضو ذات تكلفة أعلى ومن ثم يخلق تغيرات في الدخول الحقيقية لكل من المستهلكين والمنتجين وكذلك اختلافا في الإيرادات الجمركية لحكومات الدول الأعضاء.[1]

الفرع الثاني: الأثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

وتمثل الآثار الديناميكية الآثار المختلفة التي تترتب على الدخول في الاتحاد الجمركي والتي تمكن من رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من وفورات النطاق وأثر زيادة حدة المنافسة وزيادة النفقات الاستثمارية وتحسين معدل التبادل الدولي للتكتل ككل، وبالتالي تزداد فرص النمو الاقتصادي في هذه الدول، وسنبين هنا باختصار أثر تلك العوامل على زيادة القدرة الإنتاجة.[2]

أ- تحقيق وفورات النطاق "اقتصاديات الحجم": هناك إعتقاد يكاد أن يكون من المسلمات أن التكامل الاقتصادي يتيح تحقيق وفرات الحجم للمؤسسات وبالتالي للإقتصاديات المتكاملة البديلة التي لم يكن في مقدورها الإنتفاع من هذه الوفرات بسبب ضيق أسواقها المنفردة (قبل التكامل) ، حيث تتلخص المزايا الناجمة عن إقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة نتيجة إنخفاض التكاليف والإستفادة من الوفرات الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة.[3]

ب- تعزيز المنافسة (زيادة حدة المنافسة): إن إقامة الاتحاد الجمركي وإلغاء الحواجز التجارية، يؤدي إلى زيادة درجة المنافسة التي يواجهها المنتجون المحليون من منتجي الأخرى الأعضاء في الاتحاد، حيث أن انتماء المنتجين إلى أكثر من دولة يدفع الى احتدام المنافسة عنها في حالة انتمائهم إلى نفس الدولة كما يقلل من الموافقة على

[1] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره ص 20

[2] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره ص373

[3] خاطر اسمهان، مرجع سبق ذكره ص 16

الإجراءات التي تحمي المنتجين الأقل كفاءة وفي نفس الوقت فإن كبر حجم المنشأة يمكنها من الإنفاق على البحث والتطوير لاكتساب حصة أكبر من السوق الذي يتيحه الاتحاد الجمركي، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من ديناميكية إقتصادات الأعضاء وفي هذا الخصوص، فإنه يمكن الإشارة إلى العوامل التي يستطيع الاتحاد الجمركي من خلالها زيادة حدة المنافسة وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية و هي:

–توسيع نطاق السوق وهي ما يهيئ الظروف لبقاء الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة، وإزاحة الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة من نطاق النشاط الاقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

– كسر حلقات الدوائر الاحتكارية المطلقة التي يعاني منها القطاع الصناعي، وتحويلها على الأقل إلى شكل احتكار القلة، أو صورة المنافسة الاحتكارية كأشكال تنظيمية للأسواق الإنتاجية والاستهلاكية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وكلما زاد عدد الدول الأعضاء في الاتحاد ساهم ذلك في انكسار قوة الاحتكارات القومية التي كانت تسيطر على السوق القومي لكل دولة عضو قبل تكوين الاتحاد الجمركي.

– تؤدي زيادة حدة المنافسة داخل المنطقة التكاملية إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها الدول الأعضاء للوحدات الإنتاجية المتعثرة، من أجل تجنب إعاقة التقدم الاقتصادي في المستقبل، من خلال انتهاج الدول الأعضاء سياسات إقليمية مختلفة عما كانت تتبعه من قبل من أساليب وطنية لدعم منتجاتها.[1]

ج– تحقيق الوفرات الخارجية: من المعروف أن مفهوم الوفرات الخارجية يتضمن ما يترتب على العلاقات التي تنشأ داخل قطاع إقتصادي معين (كالقطاع الصناعي) أو بين القطاعات الإقتصادية المختلفة من خفض التكاليف بالنسبة للمشاريع ، ويميز بالاسا بين الوفرات الخارجية التي تنشأ خارج الية السوق، كإنتشار الخبرة التكنولوجية والتنظيمية ونشوء الطبقة الإدارية ونمو العمل الماهر في سوق واسعة ، وبين الوفرات الخارجية التي تنشأ عن طريق السوق كإنخفاض التكلفة عن طريق الآثار المتبادلة والإعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية التي تنجم عن تغيير الدخل ، وإذا ما زاد حجم السوق وماينجم عنه فإن الوفرات الخارجية قد تزيد أيضا وعلى هذا النحو تزيد حركية الإقتصاد. [2]

د–تحسن معدلات التبادل الدولي للتكتل: إن الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي أي أثر تحويل التجارة قد يعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية للتكتل ككل من خلال تأثيره الموجب على معدل التبادل الدولي، وذلك لأنه يؤدي إلى تخفيض طلب الدول الأعضاء على الواردات من العالم الخارجي وتخفيض عرضها للصادرات، مما يؤدي على تخفيض أسعار الواردات وزيادة أسعار الصادرات وبالتالي تحسين معدل التبادل الدولي، وهو ما يوضح أن تحويل

[1] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره ص374

[2] خاطر اسمهان، مرجع سبق ذكره ص 16

التجارة قد يكون له أثر موجب على الرفاهة بالنسبة للتكتل ككل أي أن التكتل المحول للتجارة لا يسيء بالضرورة لرفاهة التكتل ككل، وذلك إذا كان التكتل يضم دولا كبيرة الحجم مما يجعل لها قوة سوقية أكبر جذب الاستثمار. يؤدي إنشاء تكتل اقتصادي إلى خلق مناخ أفضل للاستثمار المحلي للاستفادة من اتساع السوق، ويؤدي التجاوز الجغرافي إلى قيام صناعات في المناطق الحدودية تستفيد من وفورات النقل للتصدير عبر الحدود، من جهة أخرى يرتفع معدل الاستثمار نتيجة ارتفاع الناتج وبالتالي معدلات الادخار، مع إقدام المدخراتهم المحلية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتوفر بسبب الاتحاد، كما أن الاستثمار الأجنبي يجد فرصة مناسبة للنفاذ إلى السوق التي يتيحها التكتل من خلال التوطن في أحد أعضاءه، خاصة إذا كان يخشى أن يؤدي التكتل إلى صعوبة في النفاذ إلى الأسواق من خلال التجارة، ولكن بلاحظ أنه إذا تفاوتت عوامل جذب رأس المال الأجنبي، فسيميل إلى التركز في بعض الدول الأعضاء على حساب غيرها، وقد كان هذا واحد من أهم المشاكل التي تواجه تكامل الدول النامية[1].

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة

لقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي التكامل الاقتصادي والتجارة البينية حيت تمت دراسة مختلف الابحات والدراسات التي تخصصت في تحليل وتقييم دور التكامل الاقتصادي على التجارة البينية للدول وقصد جعلها خلفية لدراستي سنذكر منها:

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسة الأولى

دراسة بعنوان نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي من إعداد الطالب محمد عباس محرزي هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع النقود و المالية (نظام جديد) سنة 2005 كان التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو كيف يمكن أن يساهم التنسيق الضريبي في تجسيد تكامل اقتصادي مغاربي؟ وقد قسم الباحث دراسته الى خمسة فصول ، تعرّض في الفصل الأول إلى التكامل الإقليمي، وذلك من خلال توضيح مفهومه و أهميّته ، مراحله و آثاره مع تقديم بعض النماذج الناجحة للتكتلات الإقليمية، بالإضافة إلى تشخيص مسار التكامل الاقتصادي المغاربي، و استعراض أطره القانونية و العقبات التي تحول دون إتمامه و التكلفة الناجمة عن عدم تحقيقه في ظلّ المعطيات الدولية الراهنة. اما في الفصل الثاني فقد تناول الباحث

[1] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره ص 375

التحديات الضريبية التي قد تواجه أي تكتل إقليمي من خلال التطرق الى مفهوم التنسيق الضريبي و شروطه و دوره وآثاره في دعم التكامل الاقتصادي. أما الفصل الثالث فقد تناول الباحث من خلاله واقع الأنظمة الضريبية المغاربية وقد تضمن الفصل الرابع، الدوافع التي استلزمت التنسيق الضريبي. ليأتي الفصل الخامس و الأخير، الذي أراد أن يوضح من خلاله مجالات و شروط إقامة تنسيق ضريبي في المنطقة المغاربية، و كيفيات السهر على سيره الحسن، كما تناول ايضا مساهمة التنسيق الضريبي في تحقيق التكامل الاقتصادي المرجوّ. للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات المتبناة، و نظرا لطبيعة البحث، استخدم منهجا وصفيا تحليليا.

وطرحت الفرضيات التالية كجواب مؤقت للاشكالية اولا افترض الباحث ان التكامل الاقتصادي المغاربي يشكل مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية و مسلكا لمواكبة تطور التكتلات الاقتصادية ، كما رأى الباحث امكانية اعتبار التنسيق الضريبي من انجع الادوات المستعملة على مستوى التكتلات الاقليمية من اجل ترقية الاستثمارات و تفعيل التجارة البينية فيما بين الدول العضوة بصفة عامة و داخل المنطقة المغاربية بصفة خاصة.

هدفت الدراسة إلى تناول أسس التكامل الاقتصادي الإقليمي وإمكانية تجسيده في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى العوامل والأدوات المساهمة في تفعيله. كما سعت إلى تحديد التحديات الضريبية التي قد تواجه مسار أي تكامل إقليمي، نظرًا لما قد تحدثه هذه التحديات من عرقلة تدفقات عوامل الإنتاج وحركة المبادلات التجارية داخل المنطقة المعنية بالتكامل. تناولت الدراسة أيضًا إشكالية التنسيق الضريبي، من خلال التطرق إلى مختلف جوانبه مثل مفهوم التنسيق الضريبي، دوافعه وأُسسه، وكيفيات تطبيقه. وأبرزت الدراسة أثر التنسيق الضريبي على الاقتصاديات المغاربية، من خلال التطرق إلى مختلف الآثار الناتجة عنه. كما قامت بتشخيص الأنظمة الضريبية المغاربية الحالية، بهدف تحديد العناصر المعوقة لعملها وتقييم قدرتها على تشكيل تنسيق ضريبي فيما بينها .

وقد تمثلت نتائج هذه الدراسة في أن التكامل الإقليمي يعتبر مجالا استراتجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة في هذا النسق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة، و الدولية بصفة عامة، إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة، داخل المنطقة أو خارجها. و قد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة في التكامل الإقليمي، بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من مناطق العالم؛ وتمثل المعوقات الضريبية جزءا من العوامل المثبطة لحركية تكامل الدول. فظواهر كالازدواج الضريبي، التهرب الضريبي الدولي و المنافسة الضريبية المضرّة، عناصر تعمل على شل تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى منطقة التكامل الإقليمي و يعتبر التنسيق الضريبي السبيل الأوحد في إزالة هذه المعوقات، بفضل توحيد معدلات و أوعية الضرائب الواقعة على الإنفاق أو الاستهلاك (الرسم على القيمة المضافة) إلى جانب تركيب شبكة لتبادل المعلومات الضريبية فيما بين الدول الأعضاء في التكامل، كما يعتبر التكامل الاقتصادي للمغرب العربي، الوصفة الحيوية في حل مشكل النمو في هذه المنطقة و أن عدم إقامته سيزيد

من ضعفها اقتصاديا و تجاريا وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية العالمية و على رأسها الاتحاد الأوروبي بحكم قربه الجغرافي للمنطقة المغاربية، وتصبح بالتالي غير قادرة على إنشاء الثروة من خلال الإنتاج بسبب المنافسة الشرسة للمنتجات الأوروبية في الأسواق المستفيدة من أحكام اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، وتمارس عليها أثر المزاحمة أو أثر الطرد.

الفرع الثاني : الدراسة الثانية

دراسة بعنوان التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة– من إعداد الطالب عبد الوهاب رميدي هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط –سنة 2006– 2007، كان التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة هو هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين؟ وقد قسم الباحث دراسته الى خمس فصول أما الفصل الأول تطرق فيه الباحث إلى مختلف تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة في العالم في أربعة مباحث، تناول في الأول ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أما الثاني والثالث والرابع عرض فيه أهم التجارب، وفي الفصل الثاني حاول معرفة العلاقة التي تربط التكتلات الاقتصادية بأهم التحولات الراهنة وذلك في ثلاث مباحث، تطرق في الأول إلى العولمة الاقتصادية، وفي الثاني إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي الثالث إلى علاقة التكتلات الاقتصادية بالعولمة ومنظمة التجارة العالمية، أما الفصل الثالث تطرق فيه إلى الواقع الاقتصادي والتنموي للدول النامية في ظل التكتلات الاقتصادية وذلك في ثلاث مباحث، تناول في الأول خصائص الدول النامية وفي الثاني قام بعرض مختلف استراتيجيات التنمية وأسباب فشلها في الدول النامية، أما الثالث تناول فيه الدول النامية بين حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي والتكتلات الإقليمية. وفي الفصل الرابع تطرق لأهم تجارب التكامل الاقتصادي الفاعلة في الدول النامية في ثلاث مباحث ، عرض في الأول تجربة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا"، وفي الثاني عرض تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا، وفي الثالث عرض فيه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أما الفصل الخامس حاول فيه تقييم تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية مع ضرورة تفعيلها، وذلك في مبحثين. المبحث الأول قيم فيه مختلف تلك التجارب، والمبحث الثاني حاول فيه رسم ملامح استراتيجيه لتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية كما استعمل في هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وطرحت الفرضيات التالية كجواب موقت للاشكالية أولا تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وهذا يتطلب إنشاء تكتلات اقتصادية.كما رأى الباحث التكامل الاقتصادي بين الدول أصبح ضروري

للتقليل من الآثار السلبية للعولمة والاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي.وافترض ايضا ان إتباع الدول النامية مناهج التكامل الاقتصادي المطبق في الدول الغربية يؤدي إلى تنمية اقتصادياتها.

أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف على خصائص الدول النامية. وكيف لهذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة ، مع تحديد مشاكل ومعوقات تجارب التكامل الاقتصادي التي أقامتها وكيفية تخطيها مع تفعيل تلك التجارب بإعطاء ملامح إستراتيجية تكاملية إنمائية لهذه الدول وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج هي أن التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا(الصيغة الجديدة) يختلف كثيرا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الصيغة القديمة)، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية.كما أن التكامل الاقتصادي يختلف بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة، فأصبح الأمر يتطلب التشخيص الدقيق لهذه الظروف على مستوى كل دولة خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإعادة النظر في المناهج الخاصة بالتكامل الاقتصادي التقليدي، لذا تولدت أفكار التكتلات الإقليمية الجديدة. هذا ما يؤكد لنا عدم صحة الفرضية الثالثة كما توصلت الدراسة أيضا الى أن غياب الإرادة السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة، فيصعب النظر للتكامل الاقتصادي بشكل معزول عن المشروع السياسي، لأن هذا الأخير من شأنه إزالة عقبات كبيرة من أجل الوصول بأهداف التكامل الاقتصادي إلى مستويات أرقى. فكان العامل الأساسي لنجاح الاتحاد الأوربي هو توافر الإرادة السياسية للقيادات الأوربية التي اتخذت قرار إنشاء تكتل اقتصادي هدفا أسمى يجب الوصول إليه، بالرغم من الاختلافات بين الدول الأعضاء في التكتل في الكثير من المجالات التي لم تؤثر على العمل التكاملي والتعاوني هذا ما يجعلها تتميز عن باقي التكتلات الأخرى.

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة

دراسة بعنوان اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية –دراسة حالة جماعة التنمية للجنوب الافريقي– من اعداد فرطاقي جابر وعبد الباقي روابح وهي مقال في مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 09 العدد02 سنة 2021 كان التساؤل الرئيسي فيها هو هل أدى قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي (سادك) الى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ؟ وما مدى انتعاش معدلات التجارة البينية بعد اعلان اقامة منطقة التجارة الحرة ؟ للإجابة على التساؤلات المطروحة ، و الوصول إلى تحقيق اهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث

محاور هي:

المحور الاول : مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي و اثاره الاقتصادية

المحور الثاني : مسيرة التكامل لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك)

المحور الثالث : اثر تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية باستخدام منهج قبل وبعد

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل الأداء الاقتصادي باستخدام أداة التحليل الاقتصادي (قبل و بعد) .

يهدف البحث بشكل عام إلى تحديد العلاقة بين التكامل الاقتصادي و التجارة البينية ، وذلك للوقوف على اثر انشاء تكتلات الاقتصادية اقليمية في الدول النامية خاصة في افريقيا على التجارة البينية.

– تحديد اثر قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي سادك 1992 على تطور و انتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الاعضاء.

– تحديد اثر قيام منطقة التجارة الحرة لسادك 2008 على تطور و انتعاش معدلات ونسب التجارة البينية للدول الاعضاء.

وتمتلث الفرضيات التي عمل الباحث على اختبار صحتها في:

– ادى قيام تكتل جماعة التنمية للجنوب افريقي إلى التأثير الايجابي على التجارة البينية للدول الاعضاء.

– حقق اطلاق منطقة التجارة الحرة سنة 2008 معدلات نمو مهمة للتجارة البينية للدول الاعضاء.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من اهمها:

– إتضح من خلال الدراسة أن مستوى التبادلات التجارية لدول سادك شهدت تحسن واضح بعد قيام التكتل في 1992 حيث إرتفعت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة سادك من 3.1% سنة 1990 إلى 10% سنة 1999.

–ما شهدت التجارة البينية تطور واضح بعد إطلاق منطقة التجارة الحرة في عام 2008 حيث وصل معدل النمو السنوي سنة2009إلى 28 في الصادرات البينية و 11,1% في الواردات البينية، وبلغت حصة التجارة البينية من إجمالي تجارة سادك أكثر من 20 أي ضعف ما كانت عليه سنة 1999–تبين الدراسة ان معدلات نمو التجارة البينية خلال الفترة 2009–2018) عرفت تذبذب ، كما ان نسبة التجارة البينية إلى اجمالي تجارة دول سادك لم تتغير و تتطور خلال هذه الفترة بل عرفت استقرارا حيث لم تزيد هذه النسبة عن المجال 18.6 إلى 20.3 يمكن أن نستنتج أن الفرص الحالية لمنطقة sad تم إستغلالها بالفعل و ما لم تحدث تغييرات هيكلية مهمة في بلدان جماعة التنمية للجنوب الإفريقي، و ما لم تقم بتخفيض الحماية على البضائع الحساسة و تحسين البنية التحتية خاصة نقل،فإن إمكانات التجارة البينية للمنطقة لن تتطور أكثر .

المطلب الثاني: القيمة المضافة

لقد اوضحت الدراسات السابقة أهمية التكامل الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي لدول، كما اوضحت كذلك تاثيراته على الدول وأبرز التحديات التي تواجه هذه التكاملات خصوصا في المجال الاقتصادي وتسهيل التجارة البينية داخل هذه التكاملات ، مما يستدعي ضرورة القيام باجراءات لانجاح هذه التكاملات

وقد تميزت دراستنا بتقديم رؤية شاملة ومتعددة الابعاد للتكاملات الاقتصادية وتأثيرها على التجارة البينية مدعوما بتحليل أثر تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية للدول الاعضاء فيه، بتركيزنا على أثر منطقة التجارة الحرة الخاصة به على تحرير التجارة البينية لهذه الدول كما وتساهم دراستنا في ابراز تأثير عدم تقيد الدول بضرورة توحيد السياسات التجارية على التجارة البينية داخل التكتل.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل مدخلًا مفاهيميًا للتكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية، حيث تم توضيح كيف أن التكامل الاقتصادي يساهم بشكل فعال في تعزيز التعاون بين الدول من خلال إزالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية. يوفر التكامل الاقتصادي منصة لتحقيق نمو مستدام، من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. كما أن للتجارة الخارجية دورًا مركزيًا في هذا السياق، حيث تتيح للدول الاستفادة من مزايا التفوق النسبي وتوسيع نطاق الأسواق للسلع والخدمات. تسهم التجارة الخارجية في تحسين القدرة التنافسية وتوفير فرص أكبر للتبادل التجاري، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والازدهار. لقد أظهر الفصل كيف يتكامل مفهوم التكامل الاقتصادي مع التجارة الخارجية، مما يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة وتحقيق تقدم ملموس في الرفاه الاجتماعي.

الفصل الثاني:

أثر قيام جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية

تمهيد:

يشكل إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) عام 1992 نقطة تحول هامة في تعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول الجنوب الإفريقي. تهدف هذه الجماعة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة. منذ تأسيسها، حققت SADC العديد من الإنجازات البارزة، بما في ذلك تعزيز التجارة البينية وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، لا تزال تواجه تحديات كبيرة مثل التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق. في هذا الفصل، سيتم استعراض أثر إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي على التجارة البينية للدول الأعضاء خلال الفترة من 1980 إلى 1999، من خلال تحليل نشأة الجماعة، أهدافها، هيكلها التنظيمي، والإنجازات والتحديات التي واجهتها في تحقيق أهدافها.

وسنتطرق الى كل هذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: نشأة جماعة التنمية للجنوب الافريقي.

المبحث الثاني: بعض مؤشرات السادك.

المبحث الثالث: اثر تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية للدول الأعضاء.

المبحث الأول: نشأة جماعة التنمية للجنوب الافريقي

تُعد جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) تكتلًا إقليميًا محوريًا، أُنشئت لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول جنوب القارة الأفريقية. بدأت رحلتها كمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي (SADCC) عام 1980، قبل أن تتطور إلى SADC في عام 1992، بهدف أوسع لتحقيق التكامل الإقليمي. تركز أهداف SADC على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، الاستقرار السياسي، وتحسين البنية التحتية والتجارة بين الدول الأعضاء. على مر السنوات، حققت SADC إنجازات بارزة، بما في ذلك تعزيز التجارة البينية وتنفيذ مشاريع تنموية كبرى. ومع ذلك، تواجه المنظمة تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الأعضاء، التفاوت الاقتصادي الكبير، والصعوبات اللوجستية التي تعيق التكامل الإقليمي. في هذا المبحث، سنلقي نظرة على نشأةSADC ، أهدافها، هيكلها التنظيمي و إنجازاتها الرئيسية، والتحديات التي تعترض طريقها.

المطلب الأول: نشأة السادك ومعاهداتها

تأسست مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) لتعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية بين دول جنوب القارة الأفريقية. تركز المجموعة على تحقيق التكامل الإقليمي من خلال مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي تعزز التعاون في المجالات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

الفرع الأول: نشأة جماعة التنمية للجنوب الافريقي

لقد جاء تشكيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نتيجة لعملية طويلة من المشاورات بين قادة الجنوب الأفريقي، فمنذ عام 1977، أجرى ممثلو أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وليسوتو وموزامبيق وسوازيلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا مشاورات نشطة مع ممثلي دول خط المواجهة في عام 1977، وتوجت هذه المشاورات باجتماع لوزراء خارجية دول خط المواجهة في غابورون، بوتسوانا، في مايو 1979، والذي دعا إلى عقد اجتماع للوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية. وعُقد هذا الاجتماع لاحقاً في أروشا، تنزانيا، في تموز/يوليو 1979. وأدى اجتماع أروشا إلى ميلاد مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي بعد ذلك بعام. تم تشكيل مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي رسميا في 1 نيسان/أبريل 1980، وهو يضم جميع دول الجنوب الأفريقي التي تحكمها الأغلبية وهي أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وملاوي وموزامبيق وموزامبيق وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي. وقّع رؤساء دول وحكومات دول خط المواجهة وممثلو حكومات ليسوتو وملاوي وسوازيلاند على إعلان لوساكا "نحو التحرر الاقتصادي" في لوساكا، زامبيا، وهكذا وُلد مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على مؤتمر

التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي في وقت لاحق من خلال مذكرة تفاهم بشأن مؤسسات مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي بتاريخ 20 يوليو 1981. وفي عام 1989، قرر مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات، الذي عقد في هراري بزمبابوي، أن مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ينبغي أن يتخذ طابعاً رسمياً "لإعطائه وضعاً قانونياً مناسباً ... ليحل محل مذكرة التفاهم باتفاقية أو ميثاق أو معاهدة". [1]

وبعد أن حصلت معظم دول الجنوب الإفريقي على الاستقلال السياسي، وبعد إنتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا ودخول العالم في مرحلة بناء التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية قررت مجموعة SADCC التحول من الترتيب الغير الرسمي الذي يقوم على التنسيق إلى كيان قانوني ملزم للأعضاء، حيث أدركت الهيئة الإقليمية أن التكامل الإقليمي هو بوابة التنمية الاقتصادية في المنطقة. وقع رؤساء دول مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي في وندهوك (ناميبيا) في 17 أوت 1992 معاهدة إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي SADC (سادك)، من أجل إقامة روابط اقتصادية كوسيلة لخلق تكامل إقليمي حقيقي وعادل، ورغبة الجماعة في تعبئة الموارد للمساعدة في تعزيز تنفيذ السياسات الوطنية والمشتركة بين الدول والإقليم. وأشارت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى نهجها في التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالمشروع أو التنسيق القطاعي على أنه تعاون وظيفي ويشار إليه أيضا بالتكامل الوظيفي أو التكامل من خلال نهج التعاون في المشروع 35 استلزمت استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي سادك التنسيق الإقليمي لتطوير القطاعات حيث تم منح كل دولة عضو مسؤولية تنسيق وتنمية قطاع فرعي واحد على الأقل، ففيما تختص زيمبابوي بمسؤولية قطاع الأمن الغذائي بالتجمع، تضطلع أنجولا بمسؤولية مشروعات الطاقة في حين تهتم سوازيلاند) (إسواتيني) في تدريب القوى العاملة وتتركز مهمة بوتسوانا بمهمة الأبحاث الخاصة بالقضاء على أمراض الحيوان، أما ليسوتو فتهتم بأبحاث التربة وعهدت إلى تنزانيا مهمة التنمية الصناعية في حين تختص مالاوي بمجال تنمية الثروة السمكية والغابات ويقتصر دور ناميبيا على مجال التعدين وموزمبيق على مجال النقل والمواصلات لما لها من موقع استراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي.[2]

الفرع الثاني: معاهدات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

وُقّعت معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإنشاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خلفاً لمؤتمر التنسيق للجنوب الأفريقي. وتحدد هذه المعاهدة الأهداف الرئيسية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي تحقيق التنمية

[1] موقع جماعة التنمية للجنوب الافريقي، التاريخ والمعهدات، https://www.sadc.int/pages/history-and-treaty، 11-06-2024، 10:05

[2] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص376

والنمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين مستوى ونوعية حياة شعوب الجنوب الأفريقي، ودعم المحرومين اجتماعياً من خلال التكامل الإقليمي. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة التكامل الإقليمي المبني على مبادئ الديمقراطية والتنمية العادلة والمستدامة.

وقد أنشأت معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سلسلة من الآليات المؤسسية، بما في ذلك ما يلي

قمة رؤساء الدول أو الحكومات

مجلس الوزراء

اللجنة الدائمة للمسؤولين

أمانة عامة

محكمة

بعد إبرام معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أجرت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عملية لإعادة هيكلة مؤسساتها، وفي قمة استثنائية عقدت في 9 مارس 2001 في ويندهوك، ناميبيا، تم اعتماد تعديل معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (2001). وكانت عملية إعادة الهيكلة هذه جزءاً من الإصلاح المؤسسي الذي استلزمه عدد من الصعوبات والقيود التي واجهت عملية الانتقال من مؤتمر تنسيقي إلى جماعة. وأنشأت هذه الإصلاحات ثماني (8) مؤسسات، بتوجيه من المادة 9 من تعديل المعاهدة، بما في ذلك ما يلي
مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات، الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني، مجلس الوزراء، أمانة عامة، محكمة، الترويكا، اللجنة الدائمة للمسؤولين، اللجان الوطنية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كما عُدلت معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باتفاق أنشأ خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية. وتستند هذه الخطة إلى الأولويات الاستراتيجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأجندة المشتركة، وهي مصممة لتوفير التوجيه الاستراتيجي فيما يتعلق بمشاريع وبرامج وأنشطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.[1]

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي والأهداف

يُعد الهيكل المؤسسي لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) ركيزة أساسية لتحقيق أهدافها في تعزيز التعاون والتنمية الإقليمية. يتألف هذا الهيكل من مؤسسات متعددة، تشمل المجلس الأعلى، الأمانة العامة، واللجان الوزارية، التي تتعاون لضمان تنفيذ السياسات والمشروعات المشتركة. تسعى SADC من خلال هذا الهيكل إلى تحقيق

[1] موقع جماعة التنمية للجنوب الافريقي، التاريخ والمعهدات، https://www.sadc.int/pages/history-and-treaty، 04-06-2024، 20:03

التكامل الاقتصادي، الاستقرار السياسي، والتنمية الاجتماعية المستدامة بين دول الأعضاء. في هذا المطلب، سنتناول بالتفصيل الهيكل المؤسسي للمنظمة وأهدافها الاستراتيجية.

الفرع الأول: الهيكل المؤسسي

أما عن الهيكل المؤسسي للسادك، فقد توافق أعضاء المنظمة على ترتيبات مؤسسية غير مركزية تجعل الدول الأعضاء بحق الفاعلين الرئيسين في صياغة وتنفيذ القرارات والسياسات الخاصة بالمنظمة. وقد تطور الهيكل التنظيمي للسادك وفقا المقتضيات الأمور وما أسفرت عنه الممارسات من مشكلات. وطبقا لتقرير إعادة هيكلة مؤسسات السادك الصادر عن القمة العادية لرؤساء حكومات ودول السادك في التاسع من مارس 2001 تتمثل مؤسسات السادك في المؤسسات التالية

1-القمة: وتضم رؤساء دول وحكومات السادك، وتعد مؤسسة صنع القرار في المنظمة وهي مسئولة عن توجيه السياسات والتحكم في وظائف السادك.

2- الترويكا: وتتكون من الرئيس الحالي والسابق والقادم للسادك، ويمكن أن تنظم دول أخرى لعضوية الترويكا عند الضرورة. وتتولى الترويكا تنفيذ الواجبات والقرارات وتوفير التوجيه السياسي لمؤسسات السادك خلال الفترات الفاصلة بين اللقاءات المنتظمة.

3- جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني: وتتمثل أهداف الجهاز في دعم السلم والأمن في الإقليم، وحماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار ودعم آليات التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية

4- مجلس الوزراء: حددت المادة 11 من معاهدة السادك تكوين وظائف مجلس الوزراء والذي يتكون من وزراء الدول الأعضاء، وغالبا ما يكونوا وزراء الشؤون الخارجية والتخطيط الاقتصادي أو التمويل، والمجلس هو المسئول عن متابعة تطوير السادك والتأكد من تنفيذ القمة ويلتقي المجلس عادة مرتين كل عام، مرة في شهر جانفي ومرة في شهر أوت أو سبتمبر قبل انعقاد القمة.

5- اللجنة التكاملية للوزراء: وتتولى تقديم الاستشارات السياسية والتنسيق بين الأنشطة المختلفة. وتضم اللجنة وزيرين على الأقل من كل دولة من الدول الأعضاء وتقدم اللجنة الإرشاد إلى سكريتارية المنظمة، وتصنع القرارات بالمكاتب مع مراقبة وتقييم أعمالها.[1]

6- المحكمة: طبقاً لبروتوكول المحكمة الذي تم توقيعة في القمة العادية لعام ٢٠٠٠، في ويندهوك "تاميبيا"، تلتزم المحكمة بالتفسير الدقيق لمواد المعاهدة المنشأة للسادك وأدواتها، والفصل في النزاعات المحالة إليها.

7- اللجنة الوطنية للسادك : تتكون من أعضاء أساسيين (حكومات، وقطاع خاص، ومجتمع مدني)، في الدول الأعضاء وتتولي الإشراف والتنسيق على تنفيذ البرامج علي المستويات الوطنية.

[1] ادريس عطية، "دور القائد في التكامل الاقليمي –قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الافريقي"، الجزائر،جامعة تبسة، مجلة المفكر، العدد التاسع، ماي 2013 ص 432

8- لجنة كبار المسئولين: وتمثل هذه اللجنة كيانا استشاريا فنيا يقدم مشورته للمجلس. طبقا للمادة (١٣) من معاهدة السادك، وتتكون اللجنة من سكرتير دائم أو مسئول عالي المستوي من كل دولة عضو .

9- السكرتارية يقع مقرها في جابرون العاصمة "البتسوانية"، وتمثل المؤسسة التنفيذية الرئيسية للسادك ويترأسها سكرتير تنفيذي، وهي مسئولة عن التنسيق وإدارة البرامج.

الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي "سادك": تعمل علي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة بحيث يتمتع سكان الإقليم بمستويات معيشية أفضل وفرص عمل أفضل، كما يسعي إلي دعم السلم والأمن والدفاع عنهما، لهذا تضمن الهيكل المؤسسي للسادك" من بين أجهزته الأساسية جهازاً سياسياً ودفاعياً وأمنياً حيث أنشي هذا الجهاز عام ١٩٩٦ استناداً إلي نص المادة الرابعة من معاهدة إنشاء "السادك" والذي جاء فيه ضرورة دعم الدول الأعضاء وتشجيعهم علي التضامن من أجل تعزيز السلم والأمن في الإقليم، ونص المادة الخامسة من المعاهدة ذاتها الذي قرر أن أحد أهداف السادك" تحقيق السلم والأمن والدفاع عنهما، كما تضمنت المادة الحادية والعشرين من المعاهدة إلزام الدول الأعضاء بالتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، والعلاقات الدولية والسلم والأمن. وعلي الرغم من الخلاف حول دور ووضع واختصاص ذلك الجهاز السياسي والأمني "للسادك"، فإن الإنجاز في هذا الصدد يتمثل في إدراك الدول الأعضاء أهمية السعي الجاد من أجل حل صراعاتها ، وأن ذلك يقتضي وجود آلية دائمة وهيكل مؤسسي إقليمي مستقل لتسوية ما قد ينشب من صراعات الأمر الذي أدي إلى موافقة الدول الأعضاء علي إجراء تدريبات مشتركة علي مهام لحفظ السلم تحت رعاية لجنة الدفاع والأمن المشتركة والتي تحولت إلي لجنة فرعية من الجهاز السياسي والدفاعي والأمني.[1]

الفرع الثاني: اهداف جماعة التنمية للحنوب الافريقي

يسعي التجمع لتحقيق مجموعة من الأهداف التكاملية، على صعيد الدول الأعضاء من ناحية وبما يحقق مصلحة المواطن في كل دولة من دول التجمع وتتنوع أهداف السادك التي جاءت ضمن المادة الخامسة من قانونه التأسيسي بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وذلك علي الوجه التالي:

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي
- العمل على تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات التجمع الاقتصادية
- تخفيف حدة الفقر والجوع. ورفع مستوى معيشة

شعوب منطقة الجنوب إفريقية.

- تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.
- العمل على إقرار مباديء الحرية والعدالة الاجتماعية.
- تعزيز وتفعيل التنمية المستدامة بين الدول الأعضاء في التجمع.

[1] باسم رفعت ابراهيم، جماعة "سادك".....وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني لدول الجنوب الافريقي، مصر، جامعة القاهرة، مجلة البحوث والدراسات، السنة 19، العدد 49. 2020 ص146

– العمل على تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والبرامج.

– تعزيز وزيادة العمالة المنتجة والاستفادة من المواردفي المنطقة.

– العمل علي تحقيق الاستفادة القصوي للموارد الطبيعية، وتطبيق نظم الحماية الفعالة للبيئة.

– تعزيز وتوطيد الوشائح الاجتماعية والثقافية والروابط بين شعوب المنطقة[1]

وقد سمحت معاهدة سادك في المادة السابعة لدخول أعضاء جدد على أن يتم القبول بالإجماع من طرف الدول المؤسسة هي أنغولا، بتسوانا ليسوتو مالاوي موزمبيق ،سوازيلاند ،تنزانيا زامبيا زيمبابوي وهي دول مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقيSADCC إضافة إلى ناميبيا التي انظمت إليه في سنة 1990، ثم انظمت جنوب إفريقيا في 29 أوت 1994 بعد زوال حكمها العنصري، ثم موريشيوس 1995، ثم جمهورية الكونغو الديموقراطية 1997، في حين انضمت السيشل 1997 وقد علقت عضوية مدغشقر في 2009 مع انضمامها في 2005[2]

وتتمثل الأهداف الرئيسية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تحقيق التنمية الاقتصادية والسلام والأمن والنمو، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين مستوى ونوعية حياة شعوب الجنوب الأفريقي، ودعم المحرومين اجتماعياً من خلال التكامل الإقليمي. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة التكامل الإقليمي المبني على مبادئ الديمقراطية والتنمية العادلة والمستدامة.

وتتمثل أهداف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما جاء في المادة 5 من معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (1992) في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتحسين مستوى ونوعية حياة شعوب الجنوب الأفريقي، ودعم المحرومين اجتماعياً من خلال التكامل الإقليمي؛

– تطوير القيم والنظم والمؤسسات السياسية المشتركة.

– تعزيز السلام والأمن والدفاع عنهما.

–تعزيز التنمية المكتفية ذاتياً على أساس الاعتماد الجماعي على الذات والترابط بين الدول الأعضاء.

–تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية.

–تعزيز وتعظيم العمالة المنتجة والاستفادة من موارد المنطقة.

–تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحماية الفعالة للبيئة.

–تعزيز وتوطيد الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية العريقة بين شعوب المنطقة.[3]

[1] تجمع التنمية لدول الجنوب الافريقي سادك، نوفمبر 2013، مجلة افريقيا قارتنا، العدد الثامن، ص2

[2] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره، ص377

[3] موقع جماعة التنمية للجنوب الافريقي، أهداف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، https://www.sadc.int/pages/sadc-objectives ، 14-06-2024، 10:25

المطلب الثالث: الإنجازات و التحديات

هدت جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) تحقيق العديد من الإنجازات منذ تأسيسها، مما ساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة.

ومن أبرز هذه الإنجازات تسهيل التجارة البينية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الاستقرار السياسي بين الدول الأعضاء. على الرغم من هذه النجاحات، تواجه SADC تحديات عديدة تشمل عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول، والتفاوت الاقتصادي، والعقبات اللوجستية التي تعيق التجارة الإقليمية. في هذا المطلب، سنتناول بالتفصيل أبرز الإنجازات التي حققتها المنظمة والتحديات التي تواجهها في سعيها لتحقيق أهدافها الطموحة.

أولا: الانجازات

سجلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على مر السنين إنجازات ومعالم مؤسسية واجتماعية واقتصادية وسلمية وأمنية. وفيما يلي بعض الإنجازات والمعالم البارزة:

– تعميق التكامل من خلال التوقيع على 33 بروتوكولاً فضلاً عن الخطط الاستراتيجية المنهجية التي تشمل الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية؛ والخطة الاستراتيجية الإرشادية للجهاز بشأن التعاون السياسي والدفاعي والأمني؛ واستراتيجية وخارطة طريق التصنيع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (2015–2063)؛ والسياسة الزراعية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2015؛ والخطة الرئيسية لتطوير البنية التحتية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2012. وقد أرسى ذلك أساساً قانونياً ومؤسسياً واستراتيجياً قوياً للنهوض بالتعاون الإقليمي.

– يعتبر قرار التصنيع في المرحلة الأولى معلماً رئيسياً تم اتخاذه بعد إدراك أن الجهود السابقة لزيادة التجارة البينية الإقليمية كانت تعوقها حقيقة أن هناك قدرة ضئيلة في الدول الأعضاء على إنتاج سلع يمكن الاتجار بها بشكل تنافسي مع المنطقة وخارجها. وأدى ذلك إلى اعتماد استراتيجية التصنيع وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي 2015–2063، والتي تسعى إلى تحقيق تحول اقتصادي وتكنولوجي كبير على المستويين الوطني والإقليمي لتسريع النمو الاقتصادي من خلال التنمية الصناعية. وقد اعترفت استراتيجية التصنيع أيضًا بالقطاع الخاص كلاعب رئيسي في تصنيع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتكامل الإقليمي ككل.

– الإطلاق التاريخي لمنطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2008، والتي شهدت برنامجاً تدريجياً لتخفيض التعريفات الجمركية من قبل جميع الدول الأعضاء وأسفرت عن حصول أكثر من 85 في المائة من التجارة البينية بين الدول الأعضاء على وضع الإعفاء من الرسوم الجمركية. وقد استُكمل ذلك بجهود الدول الأعضاء لفتح حدودها أمام مواطني الدول الأعضاء الأخرى بروح تعزيز حرية حركة السلع والخدمات وتيسير حركة الأشخاص داخل المنطقة

– أدت الموافقة على استراتيجية الشمول المالي ووصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل واستراتيجية

التنفيذ في عام 2018 إلى تعزيز الشمول المالي في الدول الأعضاء. ووضعت عشر دول أعضاء إما استراتيجيات للشمول المالي أو خارطة طريق وطنية بشأن الشمول المالي، وحدث تحسن بنسبة 8 في المائة في الشمول المالي بين البالغين في الإقليم، والذي يبلغ 68 في المائة.

– بدأ العمل بمنصة نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي (RTGS) متعدد العملات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أكتوبر 2018 لتسهيل معاملات الدفع الأسرع والأكثر فعالية في الإقليم. وتشارك جميع الدول الأعضاء، باستثناء جزر القمر، في نظام التسوية الآنية للعملات المتعددة في الوقت الحقيقي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما يشارك في النظام ما مجموعه 85 بنكًا (بنوك مركزية وبنوك تجارية). وقد مكّن النظام الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من تسوية المدفوعات فيما بينها في الوقت الفعلي مقارنةً بما كان يحدث في السابق عندما كانت البنوك تستغرق عدة أيام لمعالجة المعاملات عبر الحدود.

– إنشاء آليات إقليمية قوية لتيسير تكامل إقليمي أعمق من خلال مؤسسات مثل منظمات أحواض الأنهار، ومجمع الطاقة في الجنوب الأفريقي، ومركز خدمات المناخ التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[1]

–فيما يختص تنقل الأشخاص ودخول مواطني بلدان الإقليمي في أراض دولة أخرى عضو لا يخضع للحصول على تأشيرة دخول لحد أقصى قدره 90 يوما.

– وفيما يتصل بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تم وضع وثيقة واحدة للإجراءات الجمركية والإدارية لتسهيل مواءمة الإعلانات الجمركية لدول الإقليمي.[2]

ثانيا: التحديات

بالرغم من تحقيق جماعة التنمية للجنوب الافريقي بعض الإنجازات الى ان هنالك العديد من التحديات التي يتوجب على دول المجموعة مواجهتها من اجل إنجاح هذا التكتل ولعلى من ابرز هذه التحديات مايلي:

– عدم رغبة الدول الأعضاء في التنازل عن سيادتها: الاتحادات الجمركية، كما هو منصوص عليه في مراجعة الأدبيات، تستلزم أن تتخلى الدول الأعضاء عن حقوقها السيادة لأن بعض القرارات الاقتصادية والسياسية يجب أن يتخذها الاتحاد الجمركي. توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول الأعضاء في مجموعة SADC غير مستعدة عموماً للتخلي عن سيادتها أو تقاسمها كما حدث في التكامل الأوروبي. يرجع جزء من السبب وراء نجاح الاتحاد الأوروبي في تنفيذ الاتحاد المشترك إلى أن الدول الأعضاء كانت على استعداد لتقاسم سيادتها، وهو الأمر الذي أظهرت دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي أنها ليست حريصة على القيام به. وأكد استطلاع أجراه شخص آخر أجريت معه مقابلة أن الدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ليست مستعدة لتقاسم السيادة. وهذا يمثل المزيد من التحديات أمام الاتحاد الجمركي داخل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

---

1 https://www.sadc.int/faqs/what-are-some-achievements-and-milestones-sadcمرجع سبق ذكره 06-06-2024,9:00

[2] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الحادية عشرة، مصر، 30 يونيو- 1 يوليو 2008، ص 08

– التأخير في توحيد منطقة التجارة الحرة لسادك (FTA): وتبين الأدبيات التي تمت مراجعتها أنه من أجل المضي قدماً في الاتحاد الجمركي يجب أن تكون مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) قد أكملت تخفيضات التعريفة الجمركية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة ويجب أن تشارك جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة. في الوقت الحالي، على الرغم من أن مجموعة SADC هي منطقة تجارة حرة إلا أنه لم تستكمل جميع الدول التزاماتها بموجب اتفاقية التجارة الحرة. هناك ثلاث دول غير مشاركة في منطقة التجارة الحرة وبعض الدول لم تنفذ بشكل كامل التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية في منطقة التجارة الحرة.

– الاعتماد المفرط على أموال المانحين: لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مصدران رئيسيان للتمويل هما مساهمات الدول الأعضاء والتمويل من شركاء التعاون الدوليين (ICPS). وجدت هذه الدراسة أن مجموعة SADC تعتمد بشكل كبير على أموال المانحين. وكشفت نتائج المقابلات أن أكثر من 50% من التمويل داخل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي يأتي من برامج المقارنات الدولية مع كون الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. على الرغم من أن الدول الأعضاء تقدم مساهمات سنوية إلى مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، إلا أنها غير كافية لتغطية تكاليف المجموعة الاقتصادية الإقليمية مع تغطية فجوات القدرات من قبل الجهات المانحة، وإن لم تكن كافية. وهناك أيضاً خطر قيام الجهات المانحة بتعزيز أجنداتها الخاصة في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي من خلال الشروط المرتبطة بالمساعدات. وكما تنص على ذلك نظرية التبعية فإن التحرر من الاعتماد على الجهات المانحة أمر صعب لأن الجهات المانحة قد تفرض عقوبات على محاولات الانفصال. وبالتالي قد يتلاعب المانحون بمواقف معينة داخل مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي من أجل تحقيق أجنداتهم الخاصة بسبب النفوذ الذي يتمتعون به كممولين رئيسيين.[1]

– تخطط دول تنمية الجنوب الأفريقي لإنشاء منطقة تجارة حرة في 2008 واتحاد جمركي في 2010 والاتحاد الجمركي لن يتم إلا إذا كانت هناك منطقة تجارة حرة كاملة عدم مواءمة الأطر التشريعية في عدد من الدول الأعضاء فيما يتصل بتنمية البنى التحتية.

– يواجه تنفيذ ومتابعة التحرير التجاري نقصا في البيانات والقدرات لدى الدول الأعضاء على مستوى اللجان الوطنية.[2]

المبحث الثاني: بعض مؤشرات جماعة التنمية للجنوب الافريقي

تعتبر جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) تكتلًا إقليميًا يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول الجنوب الأفريقي. تعد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجموعة أدوات أساسية لفهم الأداء والتقدم

[1] Tanyanyiwa Vincent itai, hakuna constane, challenge and opportunities for regional integration in Africa: the case of sadc, Department of geography and environmental studies, Zimbabwe,journal of humanities and social science, volume19, issue12, dec2014, p 111

[2] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص08

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا المبحث، سنلقي الضوء على بعض هذه المؤشرات الهامة، بدءًا من تعداد السكان ومعدلات البطالة، مرورًا بالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وصولًا إلى الإنتاج الصناعي ومعدلات التضخم. سيساعدنا تحليل هذه المؤشرات في تقديم صورة شاملة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لدولSADC ، بالإضافة إلى تحديد التحديات والفرص التي تواجهها المجموعة في سعيها لتحقيق التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة.

المطلب الأول: السكان والبطالة

يشكل السكان والبطالة عوامل حاسمة في تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول جماعة التنمية للجنوب الأفريقي .(SADC) تتفاوت دول SADC بشكل كبير في توزيعها السكاني ومعدلات البطالة، مما يؤثر على التخطيط والسياسات الاقتصادية في المنطقة. في هذا المطلب، سنستعرض التركيبة السكانية لدول SADC ومعدلات البطالة فيها.

الفرع الأول: السكان في جماعة التنمية للجنوب الافريقي

تعد جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) من أهم التجمعات الإقليمية في القارة الأفريقية، حيث تضم 16 دولة عضو تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي. يشكل النمو السكاني أحد التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه هذه الدول، إذ تؤثر معدلات النمو السكاني على التخطيط الاقتصادي، الاجتماعي، والبنية التحتية. يهدف هذا التحليل إلى استعراض معدلات النمو السكاني في دول SADC خلال الفترة من 2010 إلى 2019، لفهم الديناميكيات السكانية في المنطقة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. ويمثل الجدول التالي نمو السكان بين دول المجموعة في الفترة ما بين 2010 الى غاية 2019 :

جدول1 : معدل النمو السكاني في مجموعة sadc 2019/2010 %

Country	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Angola	3,20	3,22	3,25	3,27	3,02	3,08	3,08	3,11	3,14	3,16
Botswana	2,40	1,90	1,90	1,90	1,90	1,90	1,90	1,90	1,90	1,90
Comoros	2,65	2,67	2,68	2,69	2,71	2,72	2,73	2,73	2,72	0,02
Democratic Republic of Congo	3,00	3,00	3,00	3,00	3,40	2,90	n.a.	2,20	3,29	3,40
Eswatini	1,05	1,16	1,18	1,18	1,19	1,18	1,16	-3,45	6,04	1,25
Lesotho	0,24	0,10	0,33	0,36	0,39	0,42	4,29	-2,69	11,78	
Madagascar	2,69	2,68	2,75	2,75	2,67	2,71	2,68	2,67	n.a	2,90
Malawi	3,11	3,11	3,12	3,13	3,14	3,15	3,20	3,21	1,09	6,06
Mauritius	0,24	0,16	0,28	0,22	0,20	0,13	0,07	0,09	0,05	0,03
Mozambique	2,79	2,79	2,79	2,76	2,72	2,69	2,70	2,60	2,60	2,60
Namibia	1,90	1,40	1,84	1,86	1,88	1,89	1,90	1,89	1,88	1,86
Seychelles	2,80	2,40	2,50	2,30	1,60	2,20	1,35	1,40	0,73	0,93
South Africa	1,49	1,53	1,55	1,54	1,56	1,55	1,55	1,53	1,51	1,49
United Republic of Tanzania	2,90	2,90	2,70	3,10	3,10	3,20	3,10	3,10	3,10	3,10
Zambia	2,80	3,10	3,00	3,00	3,00	2,90	2,97	2,96	2,94	2,93
Zimbabwe	0,86	3,39	1,10	1,00	1,93	2,13	2,12	3,55	3,58	1,96
SADC-Total	2,55	2,70	2,26	2,62	2,60	2,61	7,06	2,65	2,73	4,10

Source : Sadc demographic and social statistics 2019 , www.sadc.int

يعرض الجدول المرفق معدلات النمو السكاني في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) للفترة من 2010 إلى 2019، مما يوفر نظرة شاملة على التغيرات السكانية في هذه الدول. تُظهر البيانات تفاوتًا كبيرًا في معدلات النمو السكاني بين الدول الأعضاء، مع بعض الدول التي شهدت استقرارًا نسبيًا وأخرى واجهت تذبذبات كبيرة. على سبيل المثال، أنغولا وبوتسوانا شهدتا استقرارًا نسبيًا في معدلات النمو، حيث حافظت بوتسوانا على معدل ثابت عند 1.90% طوال الفترة. في المقابل، شهدت ملاوي وزامبيا وزيمبابوي تذبذبات ملحوظة، حيث ارتفع معدل النمو في ملاوي بشكل كبير من 3.11% في 2010 إلى 6.06% في 2019، مما يشير إلى زيادة كبيرة في عدد السكان.

جنوب أفريقيا وناميبيا، مثل بوتسوانا، حافظتا على استقرار نسبي في معدلات النمو السكاني، حيث بقيت معدلات النمو في جنوب أفريقيا حوالي 1.55%، بينما كانت ناميبيا قريبة من 1.88%. موريشيوس، بمتوسط نمو ثابت عند 0.09%، تعكس استقرارًا سكانيًا متميزًا. جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع بيانات غير مكتملة لبعض السنوات، أظهرت تذبذبًا في معدلات النمو المتاحة، مما يشير إلى ضرورة تحسين جمع البيانات. بالمجمل، شهدت مجموعة SADC استقرارًا نسبيًا في معدلات النمو السكاني، مع معدل إجمالي يتراوح بين 2.55% في 2010 و2.76% في 2019. يعكس هذا الاستقرار النسبي في المجموعة ككل، لكنه يخفي التفاوتات الكبيرة بين الدول الفردية. التوصيات تشمل تعزيز جمع البيانات وتوثيقها بشكل دقيق، وإجراء دراسات تفصيلية لفهم العوامل المؤثرة على النمو السكاني، وتخطيط سياسات سكانية مدروسة تتناسب مع التحديات والفرص الفريدة لكل دولة. يمكن استخدام هذه البيانات لتوجيه السياسات السكانية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

الفرع الثاني: البطالة في جماعة التنمية للجنوب الافريقي

تعتبر البطالة من اهم المؤشرات التي ينبغي دراستها من أجل قياس الأداء الاقتصادي، وتعد البطالة في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) من القضايا الملحة التي تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

فخلال الفترة 1991-2020، التي تأسست فيها مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ظل معدل البطالة أعلى في بلدان أقصى جنوب ليسوتو وجنوب أفريقيا وناميبيا وإسواتيني وبوتسوانا مقارنة بالبلدان الواقعة في الجزء الشمالي من المنطقة. وسجلت ليسوتو أعلى مستوى للبطالة بنسبة 38.0 في المائة في عام1994. وفي جنوب أفريقيا وإسواتيني وصل معدل البطالة إلى 33.3 في المائة و28.2 في المائة في عامي 2002 و 2007 على التوالي واحتفظت موزمبيق وتنزانيا بأدنى معدلات البطالة في المنطقة. وكان أعلى معدل للبطالة في موزمبيق 3.4 في المائة في عام 2015. وكان أعلى مستوى للبطالة في تنزانيا3,6 في المائة في عام 1994. وبشكل عام كان المعدل أعلى في ليسوتو وزامبيا، وفي أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر حدثت زيادات ملحوظة في معدل البطالة طوال فترة الدراسة.[1]

وللحديث اكثر عن البطالة في السادك ويوضح الرسم البياني التالي متوسط معدل البطالة في دول مجموعة SADC للفترة من 1991 إلى 2020 :

[1] Atusaye zgambo, unemployment disparities in southern Africa: Empirical Évidence from southern Africa Development community member states, Master dissertation, sodertom university, school of social science, 2022,p4

شكل1: متوسط معدل البطالة في بلدان مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

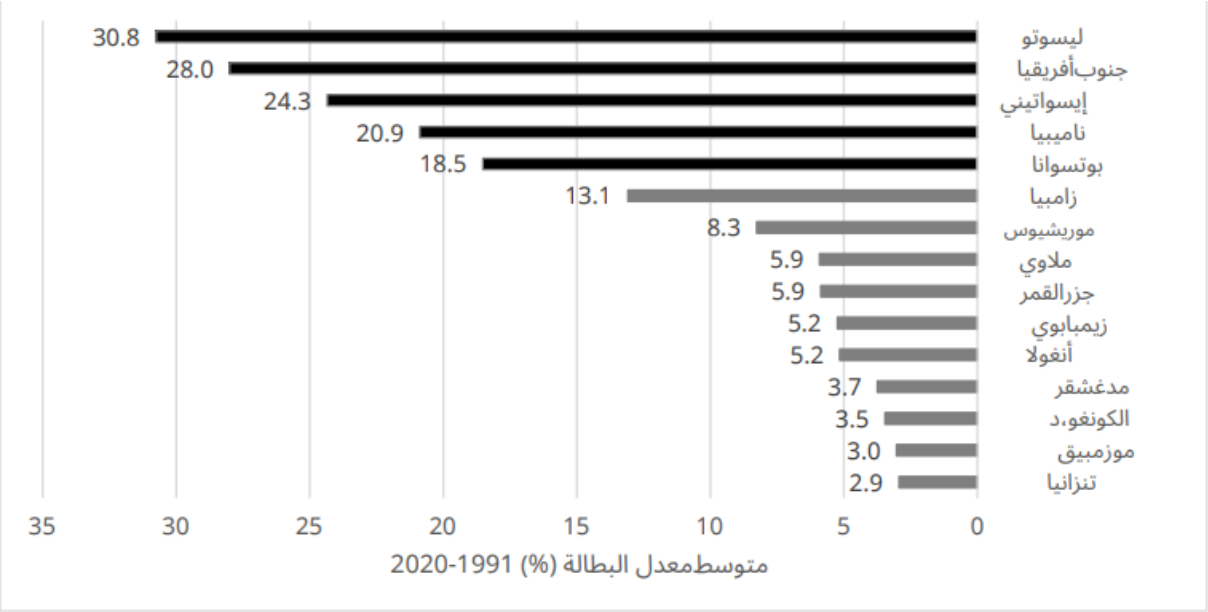

Source: World Development Index

تعرض الوثيقة معدلات البطالة في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) خلال الفترة من 1991 إلى 2020، مبينة تفاوتات كبيرة بين الدول الأعضاء. تتصدر ليسوتو القائمة بأعلى معدل بطالة بلغ 30.8%، تليها جنوب أفريقيا بنسبة 28.0%، وإيسواتيني بنسبة 24.3%. تأتي ناميبيا وبوتسوانا بمعدلات أقل نسبياً 20.9% و18.5% على التوالي. بينما تسجل زامبيا نسبة 13.1%، تقترب معدلات البطالة في موريشيوس من 8.3%، وتليها ملاوي وجزر القمر بنسب تتراوح بين 5.9% و5.8%. بقية الدول مثل زيمبابوي وأنغولا ومدغشقر تتراوح معدلات البطالة فيها بين 5.2% و3.7%. أقل معدلات البطالة سجلت في الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وتنزانيا بنسب تتراوح بين 3.0% و2.9%. يعكس هذا التفاوت الكبير التحديات الاقتصادية المختلفة التي تواجهها كل دولة والحاجة إلى سياسات مخصصة لمعالجة البطالة بشكل فعال.

المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد منه من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية والتنمية في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك). تباين هذه المؤشرات بين الدول الأعضاء يبرز التحديات والفرص الاقتصادية التي تواجهها كل دولة، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا لفهم الديناميكيات الاقتصادية الإقليمية والعمل على تحسين توزيع الثروة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لدول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (سادك) مؤشراً حيوياً لقياس الأداء الاقتصادي وتحديد مستويات التنمية المستدامة في المنطقة.

ففي عام 2020، حصلت جنوب إفريقيا (51.0%) على أكبر حصة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة SADC تليها أنغولا (13,8 وتنزانيا (9.8%) وحصلت سيشيل وجزر القمر (0.2%) على أصغر حصة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة SADC وبالمقارنة بالعام السابق، زادت حصة أنغولا من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9 نقطة مئوية، تليها تنزانيا وزيمبابوي بزيادات قدرها 1.2 و 0.8 نقطة مئوية على التوالي، بينما سجلت جنوب أفريقيا انخفاضات قدرها 3.4 نقطة مئوية.[1]

وللحديث اكثر عن الناتج المحلي الإجمالي لسادك سنقدم الشكل التالي:

الشكل2: حصة الناتج المحلي الاجمالي % للدول الأعضاء في مجموعة السادك 2020

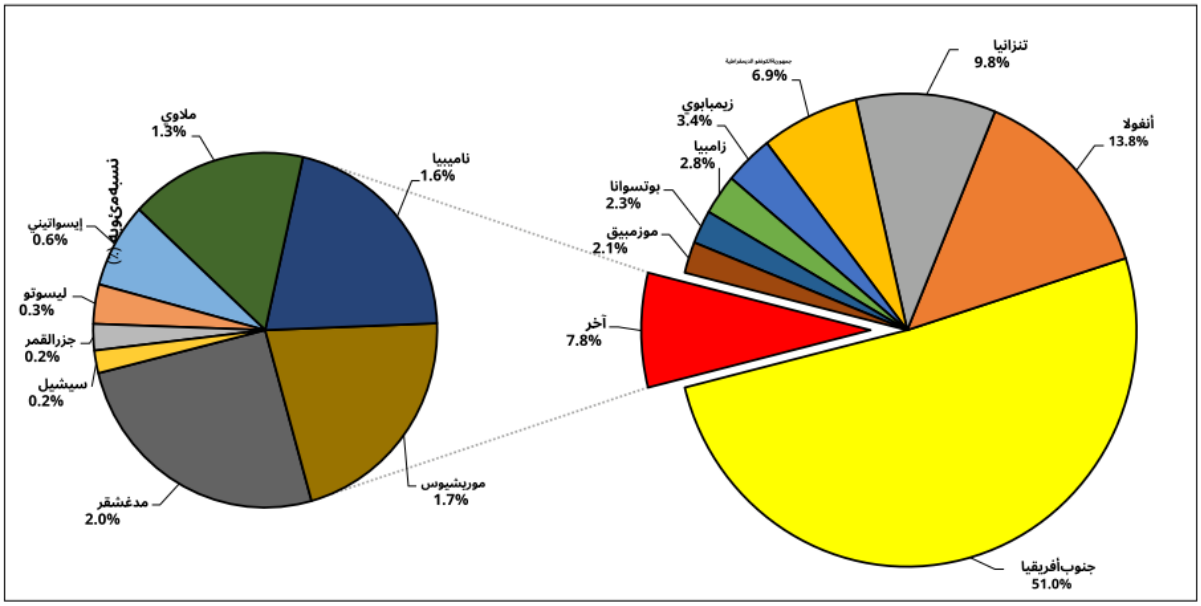

Source: SADC, SADC Macroeconomic Statistics Bulletin

[1] جماعة التنمية للجنوب الافريقي، نشرة احصاءات الاقتصاد الكلي للسادك، نوفمبر 2021 ص09

يظهر الرسم البياني توزيع حصص الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة SADC لعام 2020 بوضوح. تستحوذ جنوب أفريقيا على الحصة الأكبر بنسبة 51.0%، مما يبرز هيمنتها الاقتصادية في المنطقة. تأتي أنغولا في المرتبة الثانية بنسبة 13.8%، تليها تنزانيا بنسبة 9.8%، مما يعكس قوة اقتصاداتها بالنسبة للدول الأخرى في المجموعة. جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتل المرتبة الرابعة بنسبة 6.9%، مما يشير إلى مساهمتها الكبيرة مقارنة ببعض الدول الأخرى. تسهم زيمبابوي بنسبة 3.4%، تليها زامبيا بنسبة 2.8%، ثم بوتسوانا بنسبة 2.3.% من ناحية أخرى، نجد أن موريشيوس وناميبيا تسهمان بنسبة 1.7% و1.6% على التوالي، بينما تسهم مدغشقر بنسبة 2.0%، وهي نسبة متقدمة عن بقية الدول الصغيرة. بالنسبة لملاوي، فإنها تسهم بنسبة 1.3%، يليها إسواتيني بنسبة 0.6%، وليسوتو بنسبة 0.3%. أما جزر القمر وسيشيل، فتسهمان بنسبة 0.2% لكل منهما. أما الدول الأخرى مجتمعة فتسهم بنسبة 7.8%، مما يعكس وجود مجموعة من الاقتصادات الصغيرة التي تساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة. هذا التوزيع يوضح الفروق الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجموعةSADC ، حيث تتصدر جنوب أفريقيا وأنغولا وتنزانيا المشهد، بينما تسهم الدول الأخرى بنسب أقل بكثير، مما يعكس تفاوتاً في مستويات التنمية والقدرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد في منطقة معينة. في هذا السياق، يعتبر تحليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) مهمًا لفهم التغيرات الاقتصادية والتنموية في المنطقة على مدى العقد الأخير.

وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة السادك بنسبة 10.9%$2,038 في عام 2019 إلى $1,815 ينعكس هذا الانخفاض في الغالب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والنمو السكاني في عام 2020 وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بنسبة 5.5% من 1,862 دولاراً أمريكياً في عام 2019 إلى 1,760 دولاراً أمريكياً في عام 2020. وحققت سيشيل أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي (10,584 دولاراً أمريكيا) (تليها موريشيوس 8600) دولار أمريكي). وسجلت ملاوي 447) دولاراً أمريكيا) أدنى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1]

وسنتطرق الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي :

[1] جماعة التنمية للجنوب الافريقي، مرجع سبق ذكره، ص 10

الشكل 3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار الأمريكي) لمنطة سادك 2011-2020

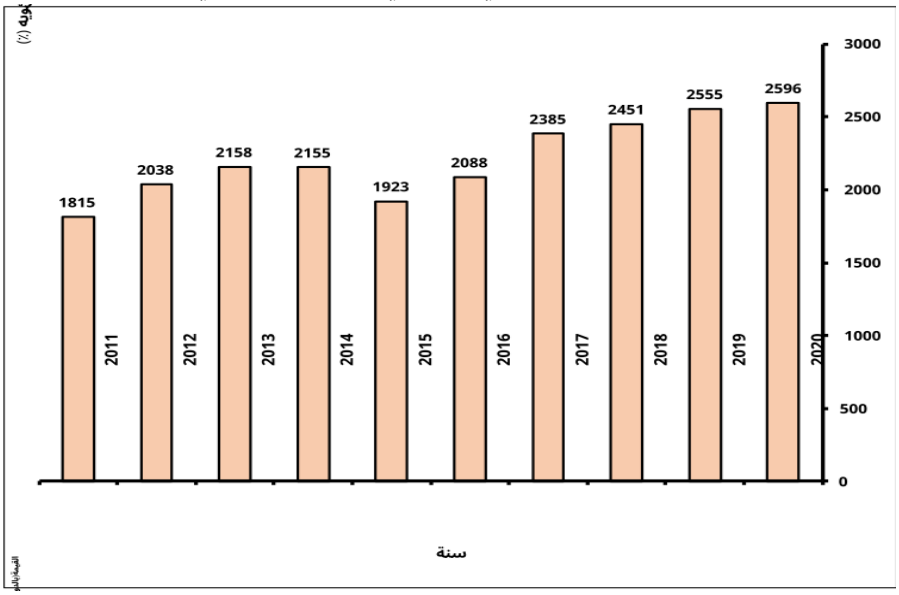

Source: SADC, SADC Macroeconomic Statistics Bulletin

يعرض الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالدولار الأمريكي لمنطقة SADC في الفترة من 2011 إلى 2020. يلاحظ أن نصيب الفرد شهد نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفع من 1815 دولاراً في عام 2011 إلى 2596 دولاراً في عام 2020. في بداية الفترة، كان النمو تدريجياً من 1815 دولاراً في 2011 إلى 2038 دولاراً في 2012، ثم استمر في الارتفاع ليصل إلى 2158 دولاراً في 2013 و2155 دولاراً في 2014، مما يشير إلى استقرار نسبي في تلك السنوات.

في عام 2015، حدث تراجع طفيف إلى 1923 دولاراً، لكنه عاود الارتفاع في السنوات التالية ليصل إلى 2088 دولاراً في 2016 و2385 دولاراً في 2017. استمر هذا الاتجاه التصاعدي ليبلغ 2451 دولاراً في 2018 و2555 دولاراً في 2019، وصولاً إلى ذروة الفترة عند 2596 دولاراً في 2020.

يمكن تفسير هذا النمو بتأثيرات متنوعة تشمل السياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة في المنطقة، والاستثمارات في البنية التحتية، وتحسن مستويات التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، قد يكون هناك أيضاً تأثيرات خارجية مثل تغيرات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، والتحولات الاقتصادية العالمية، التي قد أثرت على النمو الاقتصادي لدولSADC .

بشكل عام، يعكس هذا الجدول تحسناً ملحوظاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدار العقد، مما يشير إلى تطور اقتصادي إيجابي، رغم بعض التحديات التي واجهتها المنطقة في بعض السنوات. هذا التحسن يمكن أن يكون نتيجة للجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتحسين ظروف الاستثمار والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الإنتاج الصناعي والتضخم

يشكل الإنتاج الصناعي والتضخم عاملين رئيسيين يؤثران بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في أي دولة. يعتبر الإنتاج الصناعي محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وزيادة الصادرات، بينما يعكس التضخم التغيرات في مستويات الأسعار وقوة العملة الشرائية للمواطنين، وسنتطرق في هذا المطلب الى كل من الإنتاج الصناعي و التضخم .

الفرع الأول: الإنتاج الصناعي

يمثل الإنتاج الصناعي في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي. وقد عملت دول هذا التكامل على وضع استراتيجية لنهوض بالقطاع الصناعي.

وترتكز استراتيجية2015–2063 على ثلاث ركائز اساسية هي :

– التصنيع كبطل للتحول الاقتصادي والتكنولوجي.

– القدرة التنافسية (على مستوى الشركات/الصناعة والبلدان والأقاليم) بوصفها عملية نشطة للانتقال من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية.

– التكامل الإقليمي والجغرافيا كسياق للتنمية الصناعية والازدهار الاقتصادي.

يتطلب التحول طويل الأجل لاقتصادات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحولات نوعية وكمية مركزة في الهيكل الصناعي وبيئته التمكينية والترابط مع القطاعات الأخرى من أجل تعظيم القيمة المضافة المباشرة وغير المباشرة في القطاع الصناعي الذي تم تعريفه على نطاق واسع ليشمل خدمات الدعم ذات الصلة. وعند القيام بذلك، يجب أن يكون التصنيع في إطار ديناميات التنافسية العالمية وجودة المنتجات والمرونة في الاستجابة لديناميكيات الطلب الداخلي والخارجي. وستؤدي الآثار الإيجابية المترتبة على التصنيع إلى تحفيز العمالة ورفع مستويات الدخل بشكل كبير. يجب أن يكون القطاع الصناعي المستدام في المستقبل مرنًا ومع ميل كبير للتحديث المستمر.

وتواجه بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تحديا مماثلا يتمثل في تعزيز قدرتها التنافسية بشكل كبير لاستكمال ميزتها النسبية الموروثة في الإنتاج والصادرات القائمة على الموارد الطبيعية. ولذلك ينبغي أن تستهدف الإجراءات لذلك ينبغي أن تستهدف القدرة التنافسية للشركات والاقتصادات بشكل عام. وينبغي أن يؤدي تعميق التكامل الإقليمي المعزز بالتصنيع وتعزيز القدرة التنافسية إلى توفير السياق المناسب لتنمية المنطقة. إن تمكين القدرات الإنتاجية والتوزيعية للعملية سيساعد على إزالة العوائق الهيكلية وتعزيز إنتاجية عوامل الإنتاج. وهذه الركائز

مترابطة لكل منها أهمية فريدة، ولكن فقط عندما يتم السعي لتحقيقها معًا ستلبي متطلبات الفعالية القصوى.[1]

اما بالنسبة لخطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية 2020–2030 يرتكز تحول اقتصاد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتنميته على منطقة صناعية قوية ومتكاملة تزداد فيها التجارة البينية في المنطقة بينما تترابط أسواق الدول الأعضاء الستة عشر في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترابطاً قوياً.وفي هذا الصدد، فإن الركيزة الأولى من خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية 2020–2030 بشأن التنمية الصناعية وتكامل الأسواق موجهة نحو تحقيق اقتصاد إقليمي صناعي يستخدم موارده الطبيعية بشكل مستدام. وتُعطى الأولوية للتنمية الصناعية التي تركز على القطاعات ذات الأولوية المتمثلة في التصنيع الزراعي وإثراء المعادن والمستحضرات الصيدلانية، إلى جانب تعزيز القدرات والقدرات التكنولوجية الإقليمية من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.وكجزء من أجندة التصنيع، بدأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عملية تحديد سلاسل القيمة المحتملة في الإقليم، والتي تركز بشكل خاص على كيفية الاستفادة من نقاط القوة الفردية والإقليمية لتحقيق الاستفادة المثلى من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية على حد سواء. ولتشجيع إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية والمشاركة في العمليات العالمية، حددت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستة مجالات ذات أولوية يجري فيها إنشاء سلاسل القيمة. وهي في مجالات التجهيز الزراعي، وإثراء المعادن، والمستحضرات الصيدلانية، والسلع الاستهلاكية، والسلع الرأسمالية، والخدمات.

ويجري بالفعل تطوير سلاسل القيمة في مجالات التصنيع الزراعي والصناعات الدوائية (مضادات فيروسات النسخ العكسي والمنتجات الطبية الخاصة بكوفيد–19) والجلود في عدد من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إطار برنامج دعم التصنيع والقطاعات الإنتاجية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. وتعكف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في صناعة الجلود والتجهيز الزراعي والمستحضرات الصيدلانية حيث تم إعطاء الأفضلية لهذه القطاعات نظراً لإمكانية خلق فرص العمل فيها.

وتولي الركيزة الأولى لبرنامج التنمية الإقليمية للجنوب الأفريقي اهتمامًا خاصًا بالتنمية المستدامة للاقتصادات الخضراء والزرقاء المتكاملة التي ستولد الإيرادات وفرص العمل. وتستهدف خطة التنمية الإقليمية 2020–2030 مواصلة تعميق الجهود نحو حرية حركة السلع والخدمات والمهارات، مع زيادة الاهتمام بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في قطاع السياحة.

[1] Southern african development community, sadc industrialization strategy and roadmap 2015–2063, 29 April 2015, p5

ومن الأولويات الرئيسية ضمان تقارب الاقتصاد الكلي وزيادة التكامل المالي والتعاون النقدي والاستثمار. وتركز التدخلات على زيادة تعميق التكامل المالي والشمول المالي، إلى جانب زيادة التعاون النقدي، الأمر الذي سيشهد بلا شك زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والأجنبي داخل المنطقة. وتماشياً مع الركيزة الأولى، تم تسجيل أو يجري تسجيل تقدم ملحوظ في التكامل المالي والشمول المالي في المنطقة. فقد أدى نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC–RTGS) إلى خفض تكاليف المعاملات حيث ألغى الحاجة إلى البنوك المراسلة. اعتبارًا من يونيو 2021، تم ربط ما مجموعه 83 بنكًا مشاركًا، من 15 دولة عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (باستثناء جزر القمر)، إلكترونيًا لتنفيذ المدفوعات والتسويات عبر الحدود في الوقت الفعلي. في الفترة من يوليو 2013 إلى يونيو 2021، بلغ إجمالي عدد المعاملات التي تمت تسويتها 591.38 مليار دولار أمريكي. نظام SADC–RTGS هو نظام إلكتروني لتحويل الأموال عبر الحدود يسهل تسوية الأموال داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الوقت الحقيقي. بمجرد معالجتها، تتم تسوية المعاملة عادةً في نفس اليوم.

قبل تنفيذ النظام المذكور كانت جميع المعاملات بين الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تُعامل على أنها معاملات دولية وتتم معالجتها من خلال ترتيبات مصرفية بالمراسلة، وهي ترتيبات مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً. يتيح النظام المذكور إمكانية إجراء مدفوعات آمنة وفعالة وأقل تكلفة عبر الحدود داخل المنطقة.

ومن الإيجابيات الأخرى زيادة الشمول المالي. إذ يتيح النظام المالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فرصة قوية لإدخال المزيد من الأشخاص في النظام المالي الرسمي ويتيح لعدد أكبر من الأشخاص استخدام الخدمات المالية من خلال زيادة نقاط الوصول إلى الشبكة وخفض تكاليف المعاملات.

لا يزال تنفيذ استراتيجية الشمول المالي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ووصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل (2016–2020)، التي تمت الموافقة عليها في عام 2016، مستمرًا. اعتبارًا من ديسمبر 2020، كان 68% من البالغين في الإقليم مشمولين ماليًا، أي حوالي 97 مليون فرد. ومن حيث التوزيع بين الجنسين، بلغت نسبة الإناث 67% والذكور 70%. تعمل استراتيجية الشمول المالي ووصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل على تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء من خلال تمكينهم من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم.

ويجري وضع عدد من التدابير لزيادة التجارة البينية بين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لا سيما من خلال استراتيجية التصنيع وخارطة الطريق 2015–2063 للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والرؤية الإقليمية للتعدين وخطة العمل لعام 2019 للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، اللتين تمت الموافقة عليهما في عامي 2015 و2019 على التوالي.

وقد اتُخذ قرار التصنيع في البداية لأن الجهود السابقة لزيادة التجارة البينية في الإقليم أعاقتها محدودية قدرة الدول الأعضاء على إنتاج سلع يمكن تداولها بشكل منصف داخل الإقليم، وبقدرة تنافسية داخل الإقليم وخارجه.

وتسعى استراتيجية وخارطة طريق التصنيع إلى تيسير إحداث تحول اقتصادي وتكنولوجي كبير على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال الاستفادة من موارد الإقليم المتنوعة وإضافة القيمة إليها، في سياق تكامل إقليمي أعمق.

وقد ظل التصنيع محور التركيز الرئيسي للتكامل الاقتصادي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن خلال معالجة القيود المفروضة على جانب العرض كجزء من تنفيذ استراتيجية التصنيع الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، استمرت التجارة عبر الحدود في النمو، وتحسنت بيئة الأعمال التجارية، حيث انخفضت تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بشكل مطرد وتدريجي، من خلال تنفيذ البنية التحتية المادية وغير المادية.

تم الانتهاء في عام 2020 من وضع إطار النظام التجاري المبسط للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولوائح ضمان العبور الجمركي الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تهدف إلى تسهيل التجارة داخل وخارج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

تم تطوير إطار عمل شهادة المنشأ الإلكترونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والموافقة عليه خلال فترة الاستعراض. وستساعد الشهادة الإلكترونية على تيسير تطبيق شهادة المنشأ إلكترونياً، وبالتالي تيسير التجارة عبر الحدود. وسيتم قريباً تجريب الإطار في ست دول أعضاء هي بوتسوانا وإسواتيني وملاوي وناميبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وناميبيا. ويساعد إطار النظام التجاري المبسط للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولوائح ضمان العبور الجمركي الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تيسير وتبسيط التجارة داخل وخارج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بينما تساعد شهادة المنشأ الإلكترونية على تسهيل تطبيق شهادة المنشأ إلكترونياً، وبالتالي تسهيل التجارة عبر الحدود.

تعمل خطة التنمية الإقليمية للتكامل الإقليمي 2020-2030، من خلال ركيزة التنمية الصناعية وتكامل الأسواق، على تحويل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى منطقة متكاملة ومتطورة بالكامل حيث يتمتع المواطنون بحياة جيدة ويتمتعون بفرص زاخرة من الاقتصادات النابضة بالحياة.[1]

[1] جماعة التنمية للجنوب الافريقي، https://www.sadc.int/pillars/industrial-development-market-integration، موقع سبق ذكره

الفرع الثاني: التضخم في جماعة التنمية للجنوب الافريقي

يعتبر التضخم في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) من القضايا الاقتصادية الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية والاستقرار الاقتصادي في المنطقة. تتباين معدلات التضخم بين الدول الأعضاء، مما يعكس تأثيرات العوامل المحلية مثل السياسات النقدية والمالية، وأسعار السلع الأساسية، والأوضاع الاقتصادية العالمية. فهم ديناميكيات التضخم في دول SADC يساعد في صياغة سياسات فعالة لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

بالمقارنة مع متوسط معدل التضخم السنوي الإقليمي لسادك 37.0% بالنسبة لعام 2020 سجلت أربع عشرة دولة عضوا في مجموعة SADC معدلات سنوية أقل من المتوسط الإقليمي، بينما سجلت إحدى الدول الأعضاء وهي زيمبابوي معدلاً أعلى من المتوسط الإقليمي كما هو مبين في الشكل[1]

الشكل4: معدل التضخم الرئيسي السنوي (%) لمنطقة السادك والدول الأعضاء في السادك وفقا لقياس مؤشر أسعار المستهلك 2020

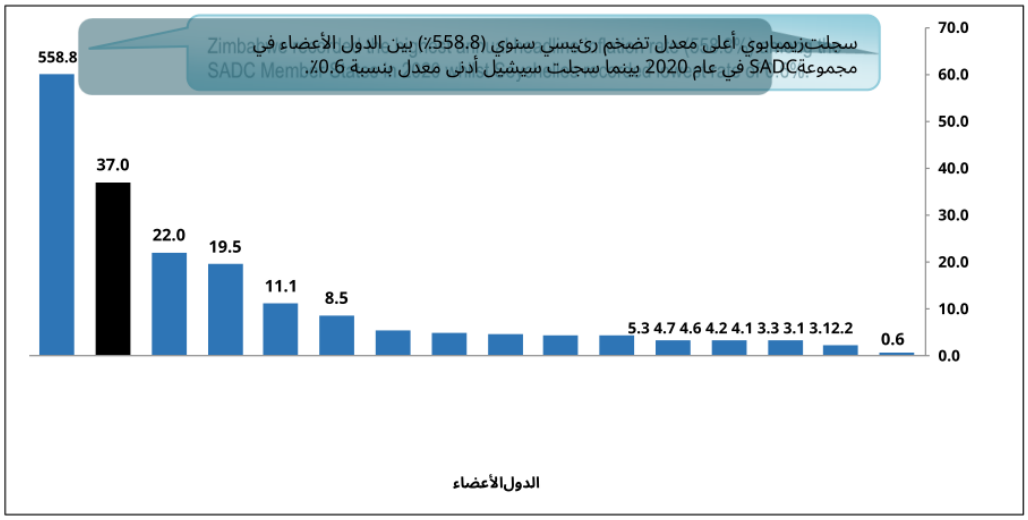

Source: SADC, SADC Macroeconomic Statistics Bulletin

يقدم الشكل رقم نظرة على معدلات التضخم الرئيسية السنوية لدول مجموعة SADC لعام 2020، حسب مؤشر أسعار المستهلك. يتضح من الرسم البياني أن زيمبابوي تتصدر القائمة بمعدل تضخم مرتفع للغاية يصل إلى 558.8%، وهو ما يشير إلى أزمة تضخمية كبيرة تؤثر على اقتصاد البلاد وتزيد من تكلفة المعيشة بشكل ملحوظ. يعكس هذا الوضع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ويؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية.

[1] جماعة التنمية للجنوب الافريقي، مرجع سبق ذكره، ص 13

تليها في القائمة أنغولا بمعدل تضخم قدره 37.0%، مما يشير إلى ضغوط تضخمية كبيرة وإن كانت أقل حدة مقارنة بزيمبابوي. هذا التضخم قد يكون نتيجة لتقلبات أسعار النفط وسياسات الاقتصاد الكلي.

في المرتبة الثالثة تأتي ملاوي بمعدل تضخم يبلغ 22.0%، وهو معدل مرتفع يشير إلى وجود ضغوط اقتصادية، ربما ناتجة عن عوامل مثل تغيرات في أسعار الغذاء والطاقة. زامبيا تحتل المرتبة الرابعة بمعدل تضخم قدره 19.5%، مما يعكس تأثير التحديات الاقتصادية المرتبطة بقطاع التعدين وتقلبات أسعار المعادن.

في المقابل، نلاحظ أن مدغشقر تسجل معدل تضخم سنوي يبلغ 11.1%، يليه موريشيوس بنسبة 8.5%. هذه المعدلات، رغم أنها مرتفعة، إلا أنها أقل بشكل ملحوظ من مثيلاتها في زيمبابوي وأنغولا.

الدول الأخرى في المجموعة تسجل معدلات تضخم أقل بكثير، تتراوح بين 3.1% إلى 5.3%. تشمل هذه الدول ليسوتو (5.3%)، إسواتيني (4.7%)، ناميبيا (4.6%)، جنوب أفريقيا (4.2%)، بوتسوانا (2.4%)، تنزانيا (3.3%)، وناميبيا (3.1%). هذا يعكس استقراراً نسبياً في أسعار المستهلك في هذه الدول مقارنة بالبلدان ذات التضخم المرتفع.

أخيراً، سيشيل تسجل أقل معدل تضخم بين الدول الأعضاء بنسبة 0.6%، مما يشير إلى استقرار اقتصادي ملحوظ وانخفاض في الضغوط التضخمية، ربما نتيجة لسياسات نقدية ومالية فعالة.

توضح هذه البيانات التباين الكبير في معدلات التضخم بين دول مجموعةSADC ، مما يعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة في كل دولة. ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير في بعض الدول يشير إلى الحاجة لإصلاحات اقتصادية عاجلة واستراتيجيات للتحكم في الأسعار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. في المقابل، الدول التي تسجل معدلات تضخم منخفضة يمكن أن تكون نموذجاً لسياسات اقتصادية ناجحة تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

المبحث الثالث: اثر قيام جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية

تلعب جماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) دورًا محوريًا في تعزيز التجارة البينية بين دولها الأعضاء من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة .(FTA) تهدف هذه المنطقة إلى تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مما يسهل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ويعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي. منذ تأسيس منطقة التجارة الحرة فيSADC ، شهدت الدول الأعضاء زيادة ملحوظة في حجم التجارة البينية، مما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون التجاري. في هذا المبحث، سنستعرض أثر تكتل SADC على التجارة البينية، مع التركيز على دور منطقة التجارة الحرة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتحقيق التكامل الإقليمي.

المطلب الأول: اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة لسادك (SADC) وأهدافها

تعد اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي (SADC) خطوة مهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. وُقعت الاتفاقية بهدف تقليل الحواجز التجارية، تعزيز التجارة البينية، وتشجيع التنمية

الاقتصادية المستدامة. تهدف الاتفاقية إلى تسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، تعزيز التنافسية، وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. في هذا المطلب، سنتناول تفاصيل اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة في SADC، وأهدافها الرئيسية.

الفرع الأول: اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة لجماعة التنمية للجنوب الأفريقي(SADC)

في عام 1996 تم إعداد بروتوكول تحرير التجارة بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تم القيام بالعديد من الأعمال المتعلقة بتحديد جداول تخفيض التعريفة الجمركية قواعد منشأ السلع والخدمات وإزالة الحواجز غير الجمركية وآليات تسوية المنازعات، وقد وقع11 عضو من جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك في 7 أوت 2000 على اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2000 ، بموجب الاتفاق ستقوم الدول الأعضاء بالتخلص التدريجي من الرسوم الجمركية على جميع المنتجات غير حساسة أي على 85% من التجارة البينية قبل سنة 2008 ، وتحرير التجارة بالكامل بحلول عام 2012، تم استبعاد عدد قليل من القطاعات والمنتجات من التحرير المعادن النفيسة والسلع الاستراتيجية مثل الذهب والفضة والبلاتين وغيرها كجزء من الاتفاق سيتم إعطاء الأربع دول الأفقر في سادك موزمبيق وتنزانيا وملاوي وزيمبابوي تفضيلات تجارية خاصة بالملابس والمنسوجات للسنوات الخمس الأولى من البروتوكول، في حين لم توقع كل من أنغولا والكونغو والسيشل على اتفاق التجارة الحرة ركزت جماعة التنمية للجنوب الإفريقي على استقرار الاقتصاد الكلى والتقارب بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق إنشاء سوق مشتركة على المدى المتوسط، وفي هذا الصدد، أعلنت جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (سادك) في مارس 2004 عن رغبتها في إنشاء اتحاد جمركي وتنفيد التعريفة الخارجية المشتركة الموحدة في 2010، وتحقيق السوق المشتركة بحلول عام 2012، وانشاء بنك مركزي لمجموعة التنمية للجنوب الافريقي للتحضير لعملة موحدة للمجموعة بحلول عام 2016[1] .

تم تحقيق منطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أغسطس/آب 2008، عندما أدى برنامج تدريجي لتخفيض التعريفة الجمركية الذي بدأ في عام 2001 إلى تحقيق الحد الأدنى من شروط منطقة التجارة الحرة – 85% من التجارة البينية بين الدول الشريكة في المنطقة حققت نسبة الصفر في الرسوم الجمركية. وبينما تم استيفاء الحد الأدنى من الشروط، لم يتم بلوغ الحد الأقصى لتحرير التعريفة الجمركية إلا بحلول يناير 2012، عندما اكتملت عملية الخفض التدريجي للتعريفة الجمركية للمنتجات الحساسة. أما بالنسبة للبلدان المنضوية تحت الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، فقد اكتملت هذه العملية في يناير 2007. وبالنسبة لموزمبيق، لن تكتمل العملية إلا في عام 2015 فيما يتعلق بالواردات من جنوب أفريقيا. وقد أصبحت ثلاث عشرة دولة من أصل خمس عشرة دولة عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جزءًا من منطقة التجارة الحرة، بينما لا تزال أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية خارجها. تأخرت ملاوي في تنفيذ جداول الخفض التدريجي للتعريفة الجمركية منذ عام 2004. في ديسمبر 2010، أجرت ملاوي عملية إصلاح للتعريفة الجمركية لمواءمة جدول تعريفاتها مع أنظمة التعريفة

[1] جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، مرجع سبق ذكره ص 377

الجمركية للكوميسا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومنذ هذا التدخل، تعكف أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تقييم جدول التعريفة الجمركية لملاوي لتحديد مستوى امتثالها لالتزاماتها بموجب البروتوكول التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد واجهت زمبابوي مشاكل في تنفيذ التزاماتها التعريفية على المنتجات الحساسة وسُمح لها بتعليق التخفيضات التعريفية من عام 2010 حتى عام 2012. ولذلك ستُستأنف التخفيضات السنوية في عام 2012 لتكتمل في عام 2014. وعلى الرغم من أن تنزانيا كانت ملتزمة بالجدول الزمني لالتزاماتها الجمركية، إلا أن الحكومة تقدمت بطلب استثناء لفرض رسوم استيراد بنسبة 25% على السكر والمنتجات الورقية حتى عام 2015 حتى تتمكن الصناعات من اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف.[1]

الفرع الثاني: اهداف منطقة التجارة الحرة

يتوخى بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التجارة (2005)، بصيغته المعدلة، إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بحلول عام 2008، وتتمثل أهدافه في زيادة تحرير التجارة البينية في السلع والخدمات؛ وضمان كفاءة الإنتاج؛ والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار المحلي والعابر للحدود والاستثمار الأجنبي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتنويع والتصنيع في المنطقة. سيؤدي تحرير التجارة في المنطقة إلى خلق سوق أكبر، وإطلاق إمكانات التجارة والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وتسعى منطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى تلبية الاحتياجات التالية للقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين:

زيادة الإنتاج المحلي.

زيادة فرص الأعمال التجارية.

زيادة الواردات والصادرات الإقليمية.

الحصول على مدخلات وسلع استهلاكية أرخص.

زيادة فرص العمل.

المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع المشتركة.

إنشاء سلاسل قيمة إقليمية.

فمنذ عام 2000، عندما بدأ تنفيذ البروتوكول التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تضاعفت التجارة البينية بين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حيث يقدر أن التجارة البينية بين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد نمت من حوالي 13.2 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 34 مليار دولار أمريكي في عام 2009، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 155%. أما كنسبة من إجمالي تجارة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقد نمت التجارة البينية بين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من 15.7% إلى 18.5% فقط في الفترة نفسها. وبما أن عملية إزالة التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة مستمرة حتى عام 2012، لا تزال هناك

[1] جماعة التنمية للجنوب الافريقي، موقع سبق ذكره 13-06-2024، 19:50

إمكانية لمزيد من التوسع في التجارة البينية داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حيث أن معظم المنتجات المدرجة في القائمة الحساسة مثل المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الجلدية هي منتجات قابلة للتجارة بشكل كبير.[1]

المطلب الثاني: أثر انشاء تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي على التجارة البينية في الفترة (1980-1999)

شهدت منطقة الجنوب الإفريقي تطورات اقتصادية وسياسية هامة خلال العقود الأخيرة، كان أبرزها إنشاء تكتل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) في عام 1992. يهدف هذا التكتل إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول الأعضاء، مما أثر بشكل مباشر على حجم واتجاهات التجارة البينية.

سنتطرق إلى تحليل أثر إنشاء تكتل SADC على التجارة البينية بين دول الجنوب الإفريقي خلال الفترة من 1980 إلى 1999، واستكشاف التغيرات الاقتصادية الناتجة عن هذا التكامل الإقليمي.

سنعمل في البداية على دراسة تطور نسبة التجارة البينية الى اجمالي التجارة قبل وبعد قيام تكتل السادك من خلال الجدول التالي:

جدول2: تطور نسبة التجارة البينية الى اجمالي التجارة قبل وبعد قيام تكتل السادك (1980-1999)

السنوات	1980	1985	1990	1995	1999
نسبة التجارة البينية (صادرات) إلى إجمالي الصادرات	0.9	3.4	3.1	9.9	10.0
نسبة التجارة البينية (واردات) إلى إجمالي الواردات	1.6	4.7	5.1	9.9	10.2

source: Sophie chauvin and Guillaume Gaulier, Regiol trade integration in Sauthern Affrica, centre

d'études prospectives et d'information internationale, working paper N° 2002-12 octobre, p45

[1] Sadc.free trade area. https://www.sadc.int/integration-milestones/free-trade-area 12-06-2024. 19:10

يُظهر الجدول تطور نسبة التجارة البينية في دول جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) بين عامي 1980 و1999، مع التركيز على الصادرات والواردات. في عام 1980، كانت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي صادرات الدول الأعضاء منخفضة جدًا، حيث بلغت حوالي 0.9%. خلال العقد التالي، لم تشهد هذه النسبة زيادة كبيرة، إذ وصلت إلى 3.1% فقط في عام 1990. لكن الفترة بين 1990 و1999 شهدت تغيرًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة الصادرات البينية بشكل كبير إلى 10% بحلول عام 1999. يُعزى هذا النمو إلى تأسيس جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) في عام 1992، والتي هدفت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. من خلال سياسات اقتصادية مشتركة وتسهيلات تجارية، تمكنت الدول الأعضاء من زيادة تكاملها الاقتصادي، مما انعكس في زيادة نسبة الصادرات البينية. أما بالنسبة للواردات، فقد كانت نسبة التجارة البينية تمثل 1.6% فقط من إجمالي الواردات في عام 1980. ارتفعت هذه النسبة تدريجيًا إلى 5.1% في عام 1990، مما يشير إلى بداية تحسن في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء. بعد تأسيس SADC في عام 1992، شهدت نسبة الواردات البينية زيادة ملحوظة، حيث وصلت إلى 10.2% في عام 1999.

ويجب مقارنة معدلات النمو السنوية لكل من التجارة البينية واجمالي التجارة في المنطقة قبل وبعد تكتل جماعة التنمية للجنوب الافريقي للوقوف اكثر على اثر قيام السادك على التجارة البينية لدول المنطقة

اما بالنسبة الى نسب واجمالي التجارة البينية قبل وبعد قيام التكتل سنتحدث عنها من خلال الجدول التالي:

جدول3: نسب واجمالي التجارة البينية قبل وبعد قيام تكتل سادك

	التجارة البينية		إجمالي التجارة	
	نسبة من إجمالي الواردات %	متوسط معدل التغير السنوي %	معدل التغير السنوي في الصادرات %	معدل التغير السنوي في الواردات %
قبل تكتل سادك 1991-1995	7.6	34.6	0.8	9.7
بعد تكتل سادك 1996-2000	9.7	1.7	06	0.1
بعد تكتل سادك 2001-2003	10.4	8.0	14.4	11.2

Source: padamja khandelwal, comisa and SADC : prospects and challenge for regional treiesdiny integration, IMF working paper December 2004, p18

تبين الوثيقة تطور التجارة البينية والتجارة الإجمالية في دول جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) خلال ثلاث فترات زمنية قبل تشكيل الجماعة (1991–1995)، الفترة الانتقالية بعد تشكيل الجماعة (1996–2000)، والفترة التالية لتشكيل الجماعة(2001–2003) .

فعند تحليل التجارة البينية نجد انه بالنسبة لاجمالي الواردات نجد انه قبل تشكيل السادك كانت نسبة التجارة البينية تشكل 7.6% من إجمالي الواردات. اما بعد تشكيل التكامل وفي الفترة (1996–2000) ارتفعت النسبة قليلاً إلى 9.7.% وقد استمرت النسبة في الزيادة لتصل إلى 10.4.% في الفترة الخيرة من الدراسة (2001–2003) .

اما بالنسبة لمتوسط معدل التغير السنوي فقبل تشكيل SADC كان متوسط معدل التغير السنوي مرتفعًا بشكل كبير بنسبة 34.6.%

أما بعد تشكيل SADC شهدت الفترة الانتقالية انخفاضًا حادًا في متوسط معدل التغير السنوي إلى 1.7.% ،اما في الفترة التي تليها فقد عاد المعدل للارتفاع إلى 8.0% .

وعند تحليل التجارة الاجمالية نجد انه بالنسبة معدل التغير السنوي في الصادرات قبل تشكيل SADC كان معدل التغير السنوي في الصادرات 0.8%، اما بعد تشكيل SADC في المرحلة الأولى انخفض المعدل إلى 06% خلال الفترة الانتقالية. وفي الفترة التالية لتشكيل SADC شهد المعدل زيادة كبيرة إلى 14.4.% .

اما بالنسبة لمعدل التغير السنوي في الواردات قبل تشكيل SADC كان معدل التغير السنوي في الواردات 9.7.%، وبعد تشكيل السادك شهدت الفترة الانتقالية انخفاضًا حادًا إلى 0.1.%، وفي الفترة التالية لتشكيل SADC ارتفع المعدل بشكل ملحوظ إلى 11.2% .

تعكس البيانات تأثير تشكيل جماعة التنمية للجنوب الإفريقي على التجارة البينية والإجمالية بين الدول الأعضاء. يمكن ملاحظة زيادة تدريجية في نسبة التجارة البينية من إجمالي الواردات بعد تشكيلSADC ، مما يشير إلى تعزيز التكامل التجاري بين الدول الأعضاء. على الرغم من التراجع المؤقت في معدل التغير السنوي للتجارة البينية خلال الفترة الانتقالية، إلا أن هذا المعدل شهد انتعاشًا في السنوات اللاحقة، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

فيما يتعلق بالتجارة الإجمالية، يظهر الجدول أن معدل التغير السنوي في الصادرات والواردات كان منخفضًا نسبيًا قبل تشكيلSADC ، وشهد انخفاضًا كبيرًا خلال الفترة الانتقالية. ومع ذلك، فإن الفترات اللاحقة لتشكيل SADC شهدت زيادة كبيرة في معدلات التغير السنوي للصادرات والواردات، مما يدل على تحسن الأداء التجاري للدول الأعضاء نتيجة لتكامل الأسواق وتعزيز التعاون الاقتصادي.

بشكل عام، توضح الوثيقة أن إنشاء جماعة التنمية للجنوب الإفريقي قد ساهم في تعزيز التجارة البينية والإجمالية بين الدول الأعضاء، مما يعكس فوائد التكامل الإقليمي والتعاون الاقتصاد

المطلب الثالث: التجارة البينية لدول جماعة التنمية للجنوب الافريقي في الفترة 2000–2018

تعد التجارة البينية بين دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) محوراً أساسياً لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة. شهدت الفترة من 2000 إلى 2018 تحولات ملحوظة في أنماط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خصوصا بعد انشاء منطقة التجارة الحرة لدول السادك سنة 2008. وعند دراسة التجارة البينية لسادك خلال هذه الفترة يمكن ان نقسمها الى مرحلتين:

أولا: المرحلة الأولى 2000-2008

وكانت هذه الفترة هي المرحلة التي سبقت انشاء منطقة التجارة الحرة لمجموعة السادك، حيث عملة فيها دول المجموعة على البدء في تحرير التجارة داخل الإقليم من خلال التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية حيث سنوضح من خلال الجدول التالي تطور الصادرات الواردات داخل السادك خلال هذه الفترة

جدول4: تطور الصادرات الواردات البينية لسادك خلال الفترة 2000-2008

الوحدة: مليون دولار

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات البينية	6243	6289	7002	8115	10656	10458	14261	14921	19974
معدل النمو الصادرات	-	0.7	10.2	13.7	23.8	-1.9	26.7	4.4	25.3
الواردات البينية	7925	7975	9247	11493	14804	15736	18227	21678	26696
معدل النمو الواردات	-	0.6	13.7	19.5	22.4	5.9	13.7	15.9	18.8

source: SADC, statistics Year book, 2013, www.sadc.int

يعرض الجدول رقم 3 تطور الصادرات والواردات البينية لمجموعة SADC خلال الفترة من 2000 إلى 2008، مُقاسة بملايين الدولارات. يُظهر الجدول زيادة واضحة في كل من الصادرات والواردات البينية عبر السنوات، مما يشير إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المجموعة.

فيما يخص الصادرات البينية، شهدت زيادات متتالية من 6243 مليون دولار في عام 2000 إلى 19974 مليون دولار في عام 2008. يتضح من الجدول أن أكبر معدل نمو للصادرات كان في عام 2008 بنسبة 25.3% مقارنة بالعام السابق، ما يعكس زيادة كبيرة في التجارة البينية. على الجانب الآخر، كان هناك انخفاض طفيف في معدل نمو الصادرات في عام 2005 بنسبة -1.9%، ولكنه تبعها تعافٍ ملحوظ في السنوات التالية.

بالنسبة للواردات البينية، شهدت أيضًا نموًا مستمرًا من 7925 مليون دولار في عام 2000 إلى 26696 مليون

دولار في عام 2008. تميز عام 2008 بأعلى معدل نمو للواردات بنسبة 18.8% مقارنة بالعام السابق. يُظهر الجدول تباينًا في معدلات النمو السنوية، حيث شهدت الواردات نمواً قوياً في عام 2004 بنسبة 22.4%، بينما كان أقل معدل نمو في عام 2001 بنسبة 0.6.%

بالمجمل، يُظهر الجدول تحسناً ملحوظاً في الأداء التجاري بين دول مجموعةSADC ، مما يشير إلى فعالية الجهود والسياسات المبدولة من طرف الدول الأعضاء خلال هذه الفترة

كما سنحاول من خلال الجدول الثاني دراسة حجم التجارة البينية الى اجمالي التجارة في السادك خلال هذه الفترة

جدول5: تطور حجم التجارة البينية الى اجمالي التجارة في السادك خلال الفترة 2000-2008

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التجارة البينية	14168	14264	16249	19608	25460	26194	32488	36599	46670
إجمالي التجارة	86713	89430	90548	119152	156521	186693	230544	263673	340650
نسبة التجارة البينية	16,3	15,9	17,9	16,5	16,3	14,03	14,1	13,9	13,7

source: SADC, statistics Year book, 2013, www.sadc.int

يعرض الجدول تطور نسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة خلال الفترة من 2000 إلى 2008، حيث يوضح ثلاثة جوانب رئيسية: قيمة التجارة البيئية، إجمالي التجارة، ونسبة التجارة البيئية إلى إجمالي التجارة. نلاحظ من الجدول أن قيمة التجارة البيئية ارتفعت من 14,168 مليون دولار في عام 2000 إلى 46,670 مليون دولار في عام 2008، مما يشير إلى نمو ملحوظ في هذا القطاع. على الجانب الآخر، شهد إجمالي التجارة أيضاً زيادة كبيرة من 86,713 مليون دولار في عام 2000 إلى 340,650 مليون دولار في عام 2008. بالنسبة للنسبة المئوية للتجارة البيئية، نجد أنها تراوحت بين 13.7% و17.9% خلال هذه الفترة، مع أعلى نسبة في عام 2002 (17.9%) وأدنى نسبة في عام 2008 (13.7%). يشير هذا التذبذب إلى أن نمو التجارة البيئية لم يكن دائماً متناسباً مع نمو إجمالي التجارة. التحليل يظهر أن على الرغم من النمو المطرد في قيم التجارة، فإن نسبتها إلى إجمالي التجارة شهدت بعض التفاوت.

ثانيا: الفترة الثانية 2009-2018

وكانت هذه المرحلة هي المرحلة التي جائت بعد انشاء منطقة التجارة الحرة لسادك، وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته دول المجموعة من خلال انشائها لهاته المنطقة الى انها عانت من بعض الصعوبات التي واجهتها والتي من بينها التأخر المسجل من طرف بعض الدول الأعضاء في تطبيق كل الالتزامات، وعدم دخول البعض الاخر في الاتفاقية.

وسنتطرق الى مدى تأثير هذه المنطقة على التجارة البينية لدول السادك من خلال ما يلي:

جدول6: تطور الصادرات والواردات البينية لدول السادك خلال الفترة (2009-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات البينية	25644	32775	36941	40749	41926	40623	35420	34088	35189	37626
معدل النمو السنوي	28,4	27,8	12,7	10,3	2,9	-3,2	-12 ,8	-3,7	3 ,2	6,9
الوردات البينية	29659	30852	37046	93351	41393	38881	34618	30879	31540	35601
معدل النمو السنوي	11,1	4,0	20,0	7,8	3,6	-6,0	-10,8	-10,9	2 ,1	12,9

Source: SADC, selected economic and social indicators 2019(www.sadc.int)

فتوضح الوثيقة المقدمة بيانات الصادرات والواردات البينية لدول السادة خلال الفترة من 2009 إلى 2018. شهدت الصادرات البينية زيادة مستمرة من 25644 مليون دولار في عام 2009 إلى 37626 مليون دولار في عام 2018. ومع ذلك، كانت معدلات النمو السنوية غير مستقرة، حيث تراوحت بين ارتفاع بنسبة 28.4% في عام 2009 وانخفاض بنسبة -12.8% في عام 2015. بالمثل، زادت الواردات البينية من 29659 مليون دولار في عام 2009 إلى 35601 مليون دولار في عام 2018، لكنها شهدت تقلبات كبيرة في معدلات النمو السنوية. على سبيل المثال، نمت الواردات بنسبة 11.1% في عام 2009، لكنها انخفضت بنسبة -10.8% في عام 2015. تعكس هذه التقلبات تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة، مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية والسياسات التجارية والأحداث الجيوسياسية. في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة

هذا وقد اثرت منطقة التجارة الحرة لسادك على التوزيع النسبي لتجارة السادك البينية وإجمالي تجارتها مع العالم ، وسنتطرق الى هذا التأثير من خلال الجدول التالي :

جدول7: تطور نسبة الصادرات والواردات البينية الى إجمالي الصادرات والواردات في سادك خلال الفترة (2008-2018)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي صادرات	139645	184713	223668	219477	217611	206066	162767	152497	173933	191415
نسبة الصادرات البينية	18.4	17.7	16.5	18.6	19.3	19.7	21.8	22.4	20.2	19.7
إجمالي الواردات	149504	156095	193214	214849	220485	219213	179289	152183	163761	184756
نسبة الواردات البينية	19.8	19.8	19.2	18.6	18.8	17.1	19.3	20.3	19.3	19.3

Source: SADC, selected economic and social indicators 2019(www.sadc.int)

فتوضح الوثيقة المقدمة بيانات الصادرات والواردات البينية لدول السادة خلال الفترة من 2008 إلى 2018، مع التركيز على إجمالي الصادرات والواردات البينية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات والواردات. تُظهر البيانات أن إجمالي الصادرات ارتفع من 139645 مليون دولار في عام 2009 إلى 191415 مليون دولار في عام 2018، مع تذبذب في النسبة المئوية للصادرات البينية من إجمالي الصادرات بين 18.4% في عام 2009 إلى 19.7% في عام 2018، مما يشير إلى زيادة طفيفة في الاعتماد على التجارة البينية.

أما بالنسبة للواردات، فقد ارتفع إجمالي الواردات من 149504 مليون دولار في عام 2009 إلى 184756 مليون دولار في عام 2018، مع تغيرات طفيفة في النسبة المئوية للواردات البينية من إجمالي الواردات، حيث تراوحت بين 19.8% في عام 2009 إلى 19.3% في عام 2018. تظهر البيانات أن هناك زيادة في قيمة الصادرات والواردات الإجمالية على مدى الفترة، لكن نسب الصادرات والواردات البينية كنسبة من الإجمالي ظلت مستقرة نسبياً مع تقلبات طفيفة. هذا يشير إلى أن التجارة البينية حافظت على أهمية نسبية ثابتة في سياق التجارة الإجمالية لدول السادك.

خلاصة الفصل:

الفصل الثاني يتناول تأثير جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) على التجارة البينية بين الدول الأعضاء من عام 1980 إلى 1999. ينقسم الفصل إلى عدة مباحث، حيث يستعرض في مبحثه الأول نشأة وتطور الجماعة من مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الإفريقي (SADCC) إلى جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) في عام 1992، مسلطًا الضوء على الأهداف والهيكل التنظيمي. يناقش المبحث الثاني المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس أداء الدول الأعضاء وتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة. يركز المبحث الثالث على تحليل تأثير SADCعلى التجارة البينية، موضحًا كيف ساهمت الجماعة في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والتحديات التي واجهتها. النتائج تشير إلى أن SADC قد نجحت في زيادة حجم التجارة البينية بشكل ملحوظ، رغم التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء وبعض العقبات السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن التحليل يكشف أيضًا عن الحاجة إلى مزيد من التكامل والتنسيق لتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

خاتمة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الحيوي لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) في تعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من عام 1980 إلى 1999. من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والتجارية، تبين أن إنشاء SADC أسهم بشكل كبير في زيادة حجم التجارة البينية، مما يعكس تحسن التكامل الاقتصادي الإقليمي.

لقد أظهرت الدراسة أن جهود الجماعة في تطوير البنية التحتية وتعزيز التعاون التجاري كانت لها تأثيرات إيجابية ملموسة على اقتصادات الدول الأعضاء. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجهSADC ، بما في ذلك التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق.

لتحقيق المزيد من التقدم، توصي الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية، تقليل الحواجز التجارية، وتعزيز التعاون المالي والتنموي بين الدول الأعضاء. يجب أن تستمر الدول الأعضاء في SADC في العمل معًا لمواجهة هذه التحديات وتعزيز التكامل الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لشعوب المنطقة.

ختامًا، تؤكد الدراسة على أن التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول SADC هو هدف استراتيجي يتطلب تعاونًا مستمرًا وتنسيقًا فعالًا بين الدول الأعضاء. فقط من خلال هذه الجهود المشتركة يمكن لجماعة التنمية للجنوب الإفريقي أن تحقق أهدافها في تعزيز التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

النتائج:

-التكامل الاقتصادي يساهم في تعزيز التعاون بين الدول من خلال إزالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى نمو مستدام وزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

- التجارة الخارجية تتيح للدول الاستفادة من مزايا التفوق النسبي وتوسيع نطاق الأسواق للسلع والخدمات، مما يحسن من القدرة التنافسية ويوفر فرصًا أكبر للتبادل التجاري، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والازدهار.

-التكامل الاقتصادي مع التجارة الخارجية يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية المعاصرة وتحقيق تقدم ملموس في الرفاه الاجتماعي.

-شهدت الدول الأعضاء في SADC زيادة تدريجية في نسبة التجارة البينية من إجمالي الواردات بعد تأسيس الجماعة، مما يشير إلى تعزيز التكامل التجاري بين الدول الأعضاء.

- بعد تأسيسSADC ، شهدت الدول الأعضاء تحسنًا ملحوظًا في الأداء التجاري، حيث زادت معدلات التغير السنوي للصادرات والواردات بشكل كبير، مما يدل على تعزيز التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق - أدى إطلاق

منطقة التجارة الحرة في عام 2008 إلى زيادة واضحة في التجارة البينية بين الدول الأعضاء، حيث ارتفع معدل النمو السنوي للصادرات والواردات البينية بشكل ملحوظ.

– أشارت الدراسة إلى أن الفرص الحالية لمنطقة SADC قد تم استغلالها بالفعل، وأنه بدون تغييرات هيكلية مهمة وتخفيض الحماية على البضائع الحساسة وتحسين البنية التحتية، لن تتطور إمكانات التجارة البينية للمنطقة أكثر.

اختبار الفرضيات

لقد تبين لنا من خلال دراستنا صحة الفرضية الأولى حيث ان التكامل الإقتصادي بين دول سادك قد ساهم بشكل ايجابي في زيادة التجارة البينية وتحقيق النمو الاقتصادي

– كما أن منطقة التجارة الحرة التي اطلقت في عام 2008 ادت الى تحسين الأداء التجاري بين الدول الأعضاء وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية

– وبالفعل هنالك تحديات ضريبية وهيكلية تعرقل التكامل الإقتصادي لسادك وهو ما يثبث صحة الفرضية الثالثة

التوصيات:

–ينبغي العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات بين الدول الأعضاء، لتسهيل حركة السلع والخدمات وتقليل تكاليف التجارة.

– يجب مواصلة الجهود لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة البينية، وذلك من خلال تنفيذ سياسات تجارية متناسقة وفعالة.

– ينبغي تحسين مناخ الاستثمار في دول السادك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك عبر تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية.

– دعم تطوير القطاعات الإنتاجية في الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم الفني والتكنولوجي، وتشجيع الابتكار وتطوير الصناعات المحلية.

– تعزيز التكامل المالي بين دول السادك من خلال تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والمصرفية.

– العمل على معالجة التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء والاستقرار السياسي في بعض المناطق، عبر تعزيز الحوار والتعاون السياسي والاقتصادي.

أولا: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

- رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، الطبعة الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2000.
- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة،2003.
- محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، دار الجامعية، مصر،2009.

-الأطروحات:

- اسماء عدائكة، سياسة التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي (مجلس التعاون الخليج العربية نمودجا)، أطروحة دكتورا، قسم العلوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بوعدلة سارة، اثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة من 1990الى 2019– اطروحة دكتورا،قسم العلوم تجارية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2022/2021.
- محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتورا، قسم العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010/2009.
- مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر –دراسة حالة الجزائر –، اطروحة دكتورا، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

- المذكرات:

- خاطر اسمهان. دور التكامل في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي. مذكرة ماجستير. قسم العلوم الإقتصادية.. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013/2012.
- رفيقة سباغ، اثر الدولار و الأورو على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2007/2006.
- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة، مذكرة ماجستير ،قسم العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012،
- كاست علي، التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009/2008.

المجلات والدوريات:

- ادريس عطية، "دور القائد في التكامل الإقليمي –قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي"،

الجزائر، جامعة تبسة، مجلة المفكر، العدد التاسع، ماي 2013.

- باسم رفعت ابراهيم، جماعة "سادك".....وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني لدول الجنوب الإفريقي، مصر، جامعة القاهرة، مجلة البحوث والدراسات، السنة 19، العدد 49، 2020.

- تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك، نوفمبر 2013، مجلة افريقيا قارتنا، العدد الثامن.

- جابر فرطاقي، عبد الباقي روابح، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية -حالة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي سادك-، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2021.

- غانس حبيب الرحمان، عبيد احميدة، التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 03، الجزائر، 2023.

- محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، آفاق التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري -، مجلة روح القوانين، العدد 102، مصر، إبريل 2023.

- **التقارير:**

- جماعة التنمية للجنوب الافريقي، نشرة احصاءات الاقتصاد الكلي للسادك، نوفمبر 2021

- مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الحادية عشرة، مصر، 30 يونيو- 1 يوليو 2008.

- **المواقع الالكترونية:**

- موقع جماعة التنمية للجنوب الافريقي، التاريخ والمعهدات، https://www.sadc.int/pages/history-and-treaty

-Sadc.free trade area. https://www.sadc.int/integration-milestones/free - trade-area

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Atusaye zgambo, unemployment disparities in southern Africa: Empirical Évidence from southern Africa Development community member states, Master dissertation, sodertom university, school of social science, 2022

- Southern african development community, sadc industrialization strategy and roadmap 2015-2063, 29 April 2015

- Tanyanyiwa Vincent itai, hakuna constane, challenge and opportunities for regional integration in Africa: the case of sadc, Department of geography and environmental

studies, Zimbabwe,journal of humanities and social science, volume19, issue12, dec2014,